العربي الجديد

ملحق شهري

فلسطين

الأحد **21** يونيو / حزيران 2015 م 4 رمضان 1436 هـ □ العدد 4 السنة الأولى
Sunday **21**th June 2015

أسئلة

تشكّل الحركة الوطنية: مسارات وخلل بنيوي

3.2

مراجعة

إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية

5.4

وقفات

من التحرير إلى الحكم الذاتي وأيام المنظمة في تونس

7.6

لماذا نعود إلى منظمة التحرير؟

هيئة تحرير الملحق

ليس التفكير بـ»مآلات منظمة التحرير الفلسطينية» هو من باب مراجعة ماض انقضى وإنما هو تفكير في صلب سؤال اللحظة الفلسطينية التي تبدو سياساتها عاجزة إزاء استحقاقات مشروع التحرر وما يرافقه من تراجيديا تمسّ حياة الملايين من أبناء الشعب الفلسطيني.

تجربة «المنظمة» الممتدة على مساحة ثلاثة عقود، منذ منتصف الستينيات إلى منتصف التسعينيات، هي قبل كل شيء ميدان جدير بالدرس والتأمل واستخلاص العبر. ولنضع جانباً الآن عقدي ما بعد أوسلو، حين ألحقت المنظمة بـ«السلطة الوطنية الفلسطينية» وتحوّلت إلى رمز بلا فاعلية. منذ تأسيس المنظمة في القدس إبان «وحدة الضفّتين»، إلى انتقالها لعمّان بعد هزيمة 1967 واحتلال جنوب فلسطين، وسنواتها العمّانية التي انتهت بـ«أيلول الأسود» 1970، فبيروت و«جمهورية الفاكهاني» حتى 1982، إلى سنوات تونس التي انتهت بـ«عملية السلام» و«عودة» المنظمة إلى أجزاء من فلسطين ضمن اتفاقية حكم ذاتي تناوبت عليها الأوصاف بين الكارثة والفخ. يطمح هذا العدد إلى إثارة نقاش حول «مآلات المنظمة» وموقع هذا السؤال من المستجدات، ليس في الواقع الفلسطيني فحسب؛ وإنما ضمن الزلزال السياسي الذي أصاب المنطقة وطال أنظمة وبنى فكرية. زلزال قد تجيء ارتداداته في صالح القضية الفلسطينية وفي غير صالح المشروع الصهيوني. لا يمكن للشعب الفلسطيني أن يعيد مأسسه أدوات مشروعه التحرري بدون استيعاب درس منظمة التحرير، وهو ما يحتاج مقداراً كبيراً من الشجاعة.

منظمة التحرير بين الإصلاح وإنتاج البديل

عقبات كثيرة تعترض «إصلاح» المنظمة، وعقبات أكثر تعترض محاولات تأسيس نظام سياسي فلسطيني جديد. إلى جانب ارتياح دولي وإقليمي للبنية القائمة، فإن هالة القدسية، التي أضفتها الفصائل الفلسطينية على «منظمة التحرير»، باتت تعتبر دعوات إنشاء بديل عنها بمثابة خيانة وطعن في «الإنجاز التاريخي»، الذي حققه الشعب الفلسطيني.

أحمد الشقيري، الرئيس الأول لمنظمة التحرير، يخطب في غزة (1965)

سلام السعدي

تبدو أحوال الفلسطينيين اليوم شبيهة بما قبل تأسيس «منظمة التحرير الفلسطينية» (الكيان الجامع)، الذي نهض بمهمة تأسيس هوية وطنية وتحديد برنامج عمل مشترك يناضل الفلسطينيون كشعب واحد من أجل تحقيقه، إذ عادت الهوية الوطنية لتبدو ممزقة من جديد، فيما يبدو «الشعب الواحد» شعوباً تنشغل بمعاناتها الاقتصادية والسياسة «المحلية». إنه التجسيد الأمثل لأزمة «منظمة التحرير الفلسطينية»، التي تُضاف إليها أزمات متعددة ومتراكبة، أهمها أزمة التمثيل السياسي. ولا نقصد تمثيل الفصائل الفلسطينية، وخصوصا حركة حماس والجهاد الإسلامي، وإنما تمثيل كل أجزاء الشعب الفلسطيني.

تحيل أزمة المنظمة إلى أزمة المشاركة السياسية للفلسطينيين، وبهذا المعنى تبدو الأزمة قديمة، حيث عانت المنظمة سلسلة من أزمات التمثيل السياسي، كانت الأولى في لحظة تأسيسها سنة 1964، لتتتالى الأزمات لاحقاً بإحكام حركة فتح قبضتها على المنظمة التي لم تعرف تمثيلاً ديمقراطياً في أية سنة من سنواتها الحادية والخمسين.

اضطلع أحمد الشقيري، المحامي المخضرم والخبير بالسياسة ودهاليزها، بمهمة إجراء مشاورات عربية أفضت في النهاية إلى تأسيس منظمة التحرير ككيان سياسي للفلسطينيين. وقد برزت أزمة التمثيل منذ ذلك الحين، إذ طالبت الهيئة الوطنية العليا، التي كان يترأسها، الحاج أمين الحسيني، بانتخابات في التجمعات الفلسطينية لانتخاب ممثلين عن كل تجمع. اتصل الشقيري بالتجمعات بالفعل، لكنه وفي نهاية المطاف استبعد التمثيل على أساس انتخابي، وفضل التمثيل على أساس عائلي وعشائري، بل اختار بنفسه أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

يومها، وقفت حركة فتح ضد منظمة التحرير باعتبارها جسما تشكله الأنظمة العربية وتشرف عليه. وقد ذكر صلاح خلف، (أبو إياد)، في مذكراته أنه حاول مع ياسر عرفات إقناع الشقيري بأن «منظمة تتشكل من فوق ستكون غير فعالة إذا لم تتمتع بدعم القاعدة الفعال». مع ذلك، لم تقاطع حركة فتح المؤتمر الفلسطيني الأول، واختارت «التسرب إلى داخل منظمة غنية وقوية للإفادة من الوسائل التي تتمتع بها» على حد تعبير أبو إياد. وبالفعل، استطاع ياسر عرفات أن يصبح رئيساً لمنظمة التحرير بعد خمس سنوات فقط على تأسيسها، وأحكمت حركة فتح قبضتها على المنظمة، لتبدأ أزمة تمثيل أخرى، ولتحافظ المنظمة في زمن أبو إياد على آلية التمثيل «من فوق» التي كان ينتقدها.

ورغم أزمة التمثيل، التي أحدثت إضرابات وتوترات عديدة داخل المنظمة، وخصوصا بين حركة فتح والجبهة الشعبية، (وصلت إلى حدود الدعوة لتأسيس منظمة بديلة)، لكن منظمة التحرير بقيت تلعب دوراً فاعلاً في الساحة الفلسطينية حتى توقيع اتفاق أوسلو سنة 1993.

هكذا تطورت المنظمة على قاعدة هيمنة حركة فتح، مما أدى إلى تراجع دورها مع تأسيس السلطة الفلسطينية وضعف دور حركة فتح. ومما يدل على ذلك أن المؤتمر الوطني الخامس لحركة فتح عقد في تونس سنة 1989 وتسارعت بعده التحضيرات لاتفاق أوسلو، ودخلت حركة فتح في حالة من الركود والسلبية وعقدت مؤتمرها التالي بعد عشرين عاماً، سنة 2009.

محاولات الإصلاح والإحياء

لا يزال كثيرون، وخصوصاً من حركة فتح، يعيشون في ظلال تلك العلاقة الاندغامية بين الحركة ومنظمة التحرير، ويعتقدون أن تفعيل المنظمة غير ممكن من دون عودة دور فاعل للحركة. «إحياء» منظمة التحرير هو التعبير الشائع الذي يستخدم للتعبير عن أزمة المنظمة، وهي مقاربة لا تؤمن بالجديد الذي يخلف القديم، فالمطلوب هو «إحياء» المنظمة وليس استبدالها، بل إن الحديث عن جسم سياسي بديل للمنظمة كان موضع تشكيك وتخوين من قبل مختلف الفصائل الفلسطينية وليس فقط حركة فتح، إذ بقيت المنظمة تحظى بتقديس خاص حتى وهي ميتة. استمدت المنظمة ذلك التقديس من صراعها مع بعض الأنظمة

> **الإرادة الدولية والإقليمية تمانع تأسيس نظام سياسي بديل وتفضل الحالي**

العربية التي أرادت دوماً الهيمنة عليها وتسخيرها لخدمة مصالحها الضيقة (حافظ الأسد أنموذجاً). لكن التقديس استخدم أيضاً كذريعة لقيادة المنظمة من أجل تكريس الهيمنة. وفي نفس السياق، يستخدم مصطلح «إصلاح المنظمة» وهو، كما المصطلح السابق، يبتغي فاعلية ما للمنظمة بصرف النظر إن كانت تلك الفاعلية المنتظرة سوف تفضي إلى قدر أكبر من التمثيل والمشاركة السياسية لمختلف أطياف الشعب الفلسطيني.

الحقيقة أن سؤال التمثيل والمشاركة على مستوى الشعب غير مطروح أساسا في مبادرات «الإصلاح» و«الإحياء»، بل المطروح هو تمثيل ومشاركة «عادلة» لمختلف الفصائل الفلسطينية وخصوصا الإسلامية منها.

من سمات «الإصلاح» أنه، وفي معظم الحالات، يكون من أجل تدعيم ما هو موجود بالفعل دون المساس بجوهره. ومع ضرورة ملاحظة أن «الإصلاح» درجات، ويمكن في إحدى درجاته أن يؤدي إلى تبديل الجوهر في ظروف معينة، لكن «الإصلاح» المنشود من قبل القوى الفلسطينية لا يبدو أنه من هذه النوعية على الإطلاق، بل يبدو الإصرار على أن يكون النظام السياسي الفلسطيني عبارة عن تجميع لكل التنظيمات الفلسطينية في جسم قديم هو منظمة التحرير. وفوق أنه جسم سياسي بدون تفويض شعبي مباشر، فسيتشكل من فصائل غارقة بأزمات ضعف المشاركة السياسية والتمثيل الديمقراطي لكوادرها في داخلها.

توسيع التمثيل أم إيجاد بديل؟

في سياق السعي نحو إصلاح منظمة التحرير انطلاقاً من التفويض الشعبي وليس الحزبي الضيق، أطلقت سنة 2012 «حملة التمثيل الوطني الفلسطيني». كان الهدف المعلن هو تسجيل فلسطينيي الشتات لانتخابات المجلس الوطني وذلك لمعالجة أزمة التمثيل وفتح الباب لمشاركة الفلسطينيين في العملية السياسية عن طريق انتخاب ممثليهم بشكل مباشر.

يوضح الكاتب والباحث الفلسطيني، يوسف فخر الدين، لـ«فلسطين» أن الغاية المباشرة هي «إعادة تفعيل التمثيل الوطني بإجراء انتخابات المجلس الوطني»، لكن الهدف الأبعد للمشروع يتمثل في «تفعيل مشاركة الفلسطينيين في العملية السياسية عبر إحياء الهيئات والمؤسسات الشعبية للمنظمة، وتفعيل النضالات المطلبية وهو ما يمكن أن يقود إلى تمتين العلاقات التضامنية التكافلية بين الفلسطينيين».

هكذا، وبحسب فخر الدين، الذي كان من المشاركين في الحملة «يمكن للحركة الشعبية أن تنتج برنامجها ووعيها استنادا إلى حقوقها وبالتفاعل الواسع بين مكوناتها، إذ ليس المطلوب وضع برنامج للناس، وإنما تفعيل العملية السياسية التواصلية لينتج الناس بأنفسهم برنامجهم، وأيضا ليفعلوا أطر منظمة التحرير الشعبية وينتجوا أطراً أخرى إن احتاجوا إلى ذلك». وحول الإمكانية العملية لتطبيق ذلك، يشير فخر الدين إلى أهمية «الحراك الشعبي المحدود الذي حصل بهذا الخصوص، ولكن الجدي والفاعل، والمطالب بالتمثيل الوطني»، كما يشير إلى وجود «تجارب لانتخابات عبر التسجيل الإلكتروني يمكن الاستفادة منها عند انتزاع حق الانتخاب المباشر، إذ إن القوى السياسية الفلسطينية واجهت، كلٌّ لأسبابه، هذه المطالب. وما فعلته يبين أنها رأت في هذه المطالب(ربيعا فلسطينيا)، وفي الواقع هي كذلك. وهو ما يناقض مصالحها بالضرورة، بما هي نظام سياسي فاسد ومتكلس، واستبدادي حسب النموذج الفلسطيني».

في المقابل، يقول الباحث الفلسطيني، ناصر عليوة، إن هناك من يعتبر أن «إصلاح منظمة التحرير لم يعد ممكناً إلا في إطار الرومانسية السياسية، لأنها لم تعد موجودة لا كفعل ولا حتى كقيمة أخلاقية ومعنوية للفلسطينيين، فالأجسام السياسية تموت كما يموت آباؤنا وأجدادنا فيما يبقى السؤال: ماذا يمكن أن نصنع نحن لحاضرنا ومستقبلنا؟». هكذا فالمطلوب، بحسب عليوة، هو «إعادة إنتاج إطار سياسي فلسطيني جديد يأخذ بعين الاعتبار مجمل التغيرات الراهنة والمستقبلية، كما يعمل على تجاوز الأمر الواقع الذي فرض علينا وحولنا إلى تجمعات سكانية متناثرة لا يجمعها مصلحة أو هدف مشترك». غير أن عقبات كثيرة تعترض محاولات تأسيس نظام سياسي فلسطيني جديد. ومنها هالة القدسية، التي أضفتها الفصائل الفلسطينية على منظمة التحرير، والتي تعتبر دعوات إنشاء بديل عنها بمثابة خيانة وطعن في الإنجاز التاريخي الذي حققه الفلسطينيو. فيما يعتبر عليوة أن «على الشعوب أن تحترم تاريخها وإرثها السياسي ولكن ليس عليها أن تقدس أدواتها النضالية، فالمنظمة هي أداة لتجميع القوى الفلسطينية وإدارة الصراع مع إسرائيل، وجميع الدول تنتقل من شكل سياسي إلى شكل آخر أثناء تطورها، ولسنا استثناءً في هذا الصدد».

أما التحدي الآخر والأبرز فهو الإرادة الدولية والإقليمية التي تمانع تأسيس نظام سياسي بديل، وتفضل الإبقاء على النظام الحالي. وفي هذا الإطار، «ليست القوى الفلسطينية المهيمنة حالياً، بما فيها الإسلامية التي لا تزال خارج المنظمة، قادرة على مواجهة هذا التحدي» يقول عليوة، ويضيف: «على الحراك الشعبي الفلسطيني في كل مكان أن ينهض بمهمة تشكيل إطار سياسي جديد يكون خارج إطار المألوف، وذلك من دون التعويل على المنظومة السياسية القائمة، التي باتت إرثاً من الماضي، ولا يمكن أن تكون جزءاً من المستقبل».

(باحث فلسطيني سوري / كندا)

بنية لم تُفكك عناصرها

ليس الأمرُ أمرَ إساءة أو سوء فهم، بل هو أمرُ تعبير عن بنية سياسية/ثقافية/اجتماعية لم يتم حتى الآن تفكيك عناصرها، ومعرفة الآليات التي تحكمها، بنية هي نتاج خليط مجتمعات، فيها شيء من المجتمع الفلسطيني وفيها أشياء من مجتمعات عربية.

وفي مثل هذه البنية، التي هي بنية منظمة التحرير الفلسطينية، يتحكم أبرزُ عنصرين، إلى جانب عناصر أخرى، هما غياب النقد الذاتي غير المفكر فيه أصلاً وبالتالي غياب القدرة على مواجهة العدو الصهيوني بكفاءة، والشتات الفلسطيني الذي منع بروز قوى اجتماعية بدل بروز ظاهرة الفصائل الأكثر شبهاً بالتجمعات البدوية الساعية وراء الكلأ والماء في أي أرض وتحت أي سماء.

وبالتالي تحول النضال الفلسطيني إلى نضال سياحي وليس إلى خبرة تراكم خبرة أخرى. (م.أ)

مساءلة

تحرير فلسطين من سلطة الغيب

محمود منير

يؤشر عام 1964 على نقطة تحوّل، في تاريخ القضية الفلسطينية، التي انحصر تمثيلها، وإلى تلك اللحظة، بعدد من العائلات ذات زعامة دينية أو اجتماعية في المدن الرئيسية، وبقي الأمر كذلك حتى عقدت المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في القدس في 28 أيار/ مايو 1964 من أجل إعلان قيام منظمة التحرير، غير أن تحولات سريعة ومتوقعة دفعت إلى ظهور قيادة ريفية بديلة بعد أقل من ثلاث سنوات على إنشائها. جاءت فكرة المنظمة تطويراً لتمثيل فلسطين في جامعة الدول العربية الذي تناوب عليه ورثة العائلات المذكورة وهم: المقدسيان موسى وعبد الكريم العلمي، والنابلسي/ الصيداوي أحمد حلمي عبد الباقي وابن عكا أحمد الشقيري، حيث عهد للأخير تأسيس مؤسسة سياسية ومالية تشرف على إعداد كوادر عسكرية لخوض معركة التحرير. بموازاة ذلك، انطلقت عمليات المقاومة بقيادة منظمات فدائية أسسها وطغى على أغلب تشكيلاتها أبناء الريف الفلسطيني المنتشرين في الشتات، سرعان ما نشأ بينها وبين المنظمة «الوليدة» خلافٌ -تدخلت فيه كالعادة قوى إقليمية- أسفر عن استقالة الشقيري، وانضمام تشكيلات الفدائيين إلى منظمة التحرير لتحل مكان القيادات القديمة.

لا يمكن مناقشة هذا الطرح بمعزل عن جذوره، فخضوع فلسطين إلى احتلال تركي طويل أتبعه انتداب بريطاني أنتج تهميشاً وفقراً وأميّة وغياباً لفعاليات مجتمعية ممثلة، وبذلك ظهرت طبقة وسطى ضعيفة في المدن، إذ حظي بعض وجهائها بمكانة دينية أو امتلك إقطاعيات زراعية واسعة في الأرياف، وعليه كانت ثورة 1936 تعبيراً عن رفض الفلاحين –ثلثي أهل فلسطين- لتهميشهم الاجتماعي بالدرجة الأولى، وإن كان موجهاً ضد الإنجليز والعصابات اليهودية.

حُرم السواد الأعظم من الفلاحين تملّك أراضٍ زراعية، وعمِلوا لدى إقطاعيين يقطنون المدن، ولم ينالوا أيضاً تعليماً أو يتوارثوا التصوف الذي كان يؤهل صاحبه أن يصبح وجيهاً في حاضرته. قد يستشهد كثيرون بحوادث تدل على جفاء العلاقة بين «الأفندية» وبين بسطاء الفلاحين، وسيحاول آخرون نفيها وذكر مشاركة قيادات مدينية في النضال الوطني، ذلك كلّه لا يلغي تشكل وعي لفئة اجتماعية تشعر بالظلم قياساً بنسبتها الوازنة، وربما قاد هذا الشعور إلى إهمال التخطيط في أثناء الثورة، وتقديم محاولات فاشلة لمنافسة العائلات المدنية على أساس التديّن وغيرها مما يستحق مراجعة نقدية في سياق آخر يتناول إحدى أبرز الثورات في القرن العشرين. لم تحقق ثورة 1936 أهدافها، بل خضع الثوار لقبضة المستعمر وإملاءات المجتمع وتراتبيته مرة أخرى، وحلّت النكبة لتواصل الأنظمة العربية تعاملها مع الشعب الفلسطيني عبر زعاماتها التقليدية، التي لم يذق معظمها طعم اللجوء والمخيمات، فكان ذلك إيذاناً ببدء العمل المسلح بحثاً عن هوية جامعة، وقيادة ومشروع جديدين بعد أقل من عقدين.

فلسطين ليست استثناءً في محيطها العربي، فالريف المصري وبعده السوري والعراقي امتد نحو المدينة وأنهى حكم برجوازيتها، وشهدنا في الفترة نفسها، تقريباً، صعود طبقةٍ حاكمةٍ جديدة قوامها العسكر القادمون من الأطراف، وهم يتشابهون في وعيهم الاجتماعي والثقافي إلى حد بعيد مع أولئك الذين قادوا منظمة التحرير. تعقد المقارنات في دول عربية بين حكْم المدينة ثم الريف، باستحضار الانفتاح والتعددية لدى أنصار النموذج الأول، والبناء والتنمية عند مؤيدي الثاني، ويتجاهل المعسكرين أن المواطنة وهي الأساس كانت مفتقدة، وأن الفساد وغياب العدالة والإقصاء هي سمات مشتركة في كلا العهدين. لا تحضر هذه الثنائيات بالنظر إلى اختلاف الحالة الفلسطينية، التي لم تشهد نشوء سلطة إلاّ مؤخراً، غير أن منظمة التحرير قامت على فكرة تمثيل فئة مهمشة وهي اللاجئين من أبناء الريف، وإن لم تفصح بذلك شأن بقية الأنظمة العربية. ليس مجدياً حساب تمثيل مكونات المجتمع بالأرقام والنسب، إنما لدى معاينة النخب التي حملت هذا الوعي، نلحظ أن عدم قدرتها على الاستمرار بمشروع التحرر الوطني؛ بمؤسسات وخطاب حداثوي علماني، ورغم ابتعاث المنظمة لمئات آلاف الطلبة للدراسة في الخارج طوال عقود ثلاثة، لكنها ظلت أسيرة بنى تقليدية تؤمن بالغيب، وتتحرك وفق منطلقات قبلية وعائلية ومناطقية، وترى فلسطينيتها أصلاً ونسبةً لا خياراً واعياً للانتماء إليه، وذهبت إلى تأليه قادتها، الذين ارتبطت مصالح بعضهم بقوى إقليمية ودولية تعادي الحرية والتحرر.

تماثل الأمر بين منظمة التحرير وبقية الأنظمة العربية بمهادنتها التيارات الدينية، للتغطية على فسادها واستبدادها، ما مهد لتقاسم المجتمع وفعاليته بين الإسلام السياسي و«زبائن» الحكْم، مع فارق واحد في الوضع الفلسطيني يتعلق بتمايز فريق عن آخر إذا ما تمسك بالمقاومة.

تطابق آخر فلسطيني/ عربي في تسعينيات القرن الماضي حين ظهر اتجاه ليبرالي ينادي بخصخصة دولة القطاع العام، وهو ما أسفر عن خلق شراكة بين الأمن ورجال الأعمال الجدد يديرون معاً حكْم البلاد، وهذا ما يتماهى مع اتفاق أوسلو الذي أنتج قيادة أمنية/ سياسية ورجال أعمال يكسبون صفقات تسهلها السلطة الفلسطينية. ينهار نموذج الدولة العربية القطرية، ومنها سلطة رام الله، في الوقت الذي لم تتوحد فيه مجتمعاتنا في هوية تجمعها، إنما فاقمت الاحتقانات الاقتصادية واحتكارات السلطة من التفتت على أسس جهوية وطائفية ومذهبية، وفلسطين ليست منبتة عن امتدادها العربي؛ انقسامات عمودية: غزة وضفة/ لاجئ ومواطن/ العائدون مع أوسلو مع توزيعاتهم الشللية بحسب بلدان لجوئهم الأصلية/ مدني وفلاح وغيرها، ما زلنا إلى الآن لا نشهد تمثيلاً اجتماعياً خارج مفهوم المنشأ والاعتبارات الضيقة! قامت منظمة التحرير من أجل عودة اللاجئين عبر الكفاح المسلح، لكنهم تركتهم اليوم شتاتاً لا يجمعهم حلم أو يحميهم مشروع وطني، ويبحث جزء منهم فقط عن أرض تقبل به، إذ عجزت عن ترسيخ الوطن في عقول مجاميع بشرية، بل وأصرّت على تمثيلها من خلال إثارة غرائزها ومضاعفة انقساماتها التي تبقيها معلقة بأوهام ميتافيزيقية أو تدخلات خارجية.

(كاتب أردني/ عمّان)

«الفلسطيني» الذي جرى تمثيله

روضة أطفال في مخيم شاتيلا للاجئين، 1979

خارج خطاب «الشرعية الوحيدة» مُنع الإنسان الفلسطيني من تمثيل نفسه أو شعبه وفق رؤية مختلفة. من هو الفلسطيني الذي مثلته المنظمة؟

محمد الأسعد

التنافس، وأحياناً الصراع الداخلي، الفلسطيني على من يستطيع «تمثيل الفلسطيني» قد يكون هو الأكثر تعبيراً عن النضال المزدوج ضد المحو الصهيوني لجغرافية فلسطين الإنسانية والطبيعية، وضد تغييب نقد ذاتٍ شُغلت بالكلمات بدل أن تنشغل بمواجهة مسألة الهوية والانتماء والتحرر من استعمار المخيلة.

لم يكن مسموحاً إيضاح حدود ومجالات هذا الصراع وممثليه منذ أن تم تكريس وجود «منظمة التحرير الفلسطينية»، ليس بوصفها الجهة التي تقوم «بتمثيل» الفلسطيني، أي تصويره وتقديمه إلى ذاته وإلى العالم فقط، بل هي الجهة «الوحيدة» و«الشرعية» كما هو الرائج، والجهة التي تمنع وتصادر أي صورة تمثيلية أخرى لا تتفق مع رؤية الممسكين بزمامها المالي والعسكري والسياسي.

ولكن أي «فلسطيني» قامت هذه المنظمة بتمثيله؟ هل مثلت الغالبية الفلاحية أم مثلت أقلية من سكان المدن هم خليط من بقايا أثرياء العصر العثماني والاحتلال البريطاني ووسطاء الأسواق الغربية قديماً والصهيونية حالياً؟ ثم ما هي نوعية «المفكرين» و«المثقفين» و«السياسيين» الذين قاموا بتمثيل وتصوير واقع «الفلسطيني»، وهل امتلكوا قدراً عالياً من الألمعية والنزاهة والتجرد وسعة الأفق، أم كانوا أشباه مفكرين ومثقفين وسياسين أسرى الطبقات التي ينتمون إليها، أو أسرى ما هو أضيق؛ المنافع الذاتية التي لا تتجاوز منافع الفرد ولا تصل حتى إلى منافع عائلة أو قرية أو طبقة؟

الغريب في التجربة الفلسطينية أن هذه الأسئلة لا تزال مطروحة منذ ما يقارب مائة عام من دون أن تجد إجابات واضحة ومحددة، بل وتم قمع كل من حاول إثارة هكذا أسئلة وما استتبعته من تساؤلات ومطالبات بتفسير ظواهر محيرة:

1- الظاهرة التي لاحظها الروائي غالب هلسا، ظاهرة إبعاد المثقفين عن الثورة الفلسطينية، فبدل أن يستقبل «الممثل الوحيد والشرعي» ألمع العقول العربية والعالمية، أبعد المثقفين عنه، وأدخل ودمج في إطاراته أشباه المثقفين بعد أن أوقف نموهم العقلي والروحي.

2- ظاهرة محدودية اهتمام الباحثين بالخبرة الفلسطينية الخاصة، وبمعاناة الشعب بفئاته المختلفة سواء أثناء الاحتلال البريطاني أو في التشرد أو تحت الاحتلال الإسرائيلي، كما يرى إبراهيم أبو لغد.

3- ظاهرة تحدثت عنها الباحثة روز ماري صايغ، وهي تتجول بين الفلاحين الفلسطينيين في مخيمات لبنان، حين عبرت عن عدم رضاها عن التقديم الرسمي العربي والفلسطيني لـ«القضية»، ليس بسبب طريقة التقديم أو شكلها أو عدم توافقها مع أنماط التفكير الغربي، فهذه أشكال وضعف تقانة يمكن التغلب عليها، بل بسبب كون المشكلة تكمن في ماهو أعمق؛ في نقص بالمضمون الإنساني والاجتماعي، وفي الابتعاد عن الجماهير صاحبة المعاناة الأساسية.

إذاً، لم «يُمثل» الفلسطيني حتى الآن رغم وجود من يزعم أنه يمثله، وهذه الظواهر المحيرة، وغيرها كثير، لا يمكن نسبتها إلى أن هناك من يسئ تمثيل الفلسطيني، حين يتجاهل خطابُ مثقفي «الممثل الشرعي والوحيد» أغلبية الشعب الفلسطيني الفلاحية ومضامين تجربتها الإنسانية والاجتماعية، أو حين يتسلى أشباه مثقفي حظيرة هذا الممثل بالكلمات راكضين وراء مراعيهم الخاصة، ويمنع أي فلسطيني خارج هذا الخطاب والتسلية حتى من تمثيل نفسه أو شعبه وفق رؤية مختلفة، ويطارد ويتعرض للتشويه والقتل أحياناً.

ليس الأمرُ أمرَ إساءة أو سوء فهم، بل هو أمرُ تعبير عن بنية سياسية/ثقافية/ اجتماعية لم يتم حتى الآن تفكيك عناصرها، ومعرفة الآليات التي تحكمها، بنية هي نتاج خليط مجتمعات، فيها شيء من المجتمع الفلسطيني وفيها أشياء من مجتمعات عربية.

(كاتب فلسطيني)

النص الكامل
على الموقع الالكتروني

كيف نفكر في منظمة التحرير فلسفياً؟

التعامل مع القضية الفلسطينية باستسهال مفاهيمي، أدّى إلى تحوّل الحركة الوطنية نحو صيرورة لا متناهية من البحث عن حلول

طارق خميس

هذا السؤال يحاول أن يجد له مشروعية أن يُطرح قبل أن يجد الإجابة على نفسه، فلطالما جرى التعامل مع القضية الفلسطينية وما نتج عنها من أنظمة وأطر، باستسهال مفاهيمي، مستنداً على مقولة «الحق»، وهو تأسيس رغم صحته لا يبرر التماهي بين الحق ومقاربته سياسياً، فالحق مفهوم غير اجتهادي، لكن مقاربته كذلك.

لقد اقترحت الحداثة «الفلسفة السياسية» عقباً لـ«اللاهوت السياسي» وبنت عليه أيضاً، وبذلك زاحمته على جهازه المفاهيمي من دون أن تقترح أُفقاً غيره، فباتت «الهُويّة القومية» محلّ «الهُوية الدينية» أو هُوية «ما قبل دولة»، وأشرفت الدولة الحديثة بنفسها على عملية بناء الهُوية بقوة العنف والحلم، ولاحقاً استخدمتها في حروبها الخاصة، بدون عناء يذكر.

في حالة الحركة الوطنية الفلسطينية، كان الحضور العنيف للآخر معجّلاً في صياغة هُويّة مُتميّزة وليست مُتمايزة للفلسطينيين عن العرب، وكانت مهمة تحويل هذا التميّز إلى تمايز مَنوطة بمنظمة التحرير، لعبء أراد العرب التخلص منه ولنزوع دولانيّ كان متلهفاً أكثر من اللازم عند قيادة منظمة التحرير.

إنّ طرح سؤال الدولة كان مأزومًا لحظة ولادته، فهو من جهة يُعرّف الصراع كمشكلة بحاجة إلى حل، وأدّى ذلك إلى تحوّل الحركة الوطنية نحو صيرورة لا متناهية من البحث عن حلول، وخلال طريقها لذلك كانت في حالة مستمرة من الكف عن أن تكون ما كانته من قبل. من جهة أخرى، فإنها جعلت سقف طموحها هو الالتحاق في التقسيم الاستعماري للمنطقة كدولة قُطرية، ثم إنها حلّت مفهوم الوطن بما هو انتماء واسع وعريض إلى مفهوم الدولة السياسي الذي يمر عبر قنوات قانونية تجعل من المستحيل لاحقًا لهذا الجسم أن يستكمل مهامه. نحن نعرف أنّ الوطن اليوم لا يعني شيئًا غير الدولة الوطنية، لكنّ «التضحية» من أجل حقنا في أن نكون «حداثيين» لا تشبه «التضحية» من أجل حقنا في أن نكون أحرارا. تماهت الدولة مع الهوية الفلسطينية، وبذلك أُلحقت «القضية الفلسطينية» بمشروع الدولة/الهوية، مع أنّ القضية، بما هي مفهوم وجودي سياسي، مفتوحة على مدافعة العدوان وليس مدافعة الآخر، بمعنى أنها تشتق مقاومتها من مكان وجودها الحضاري والاخلاقي، وليس بالضدّ من مشاريع الآخرين، وإن كانت تلتقي معهم في معركة ما لاحقاً.

ذهبت العديد من الدراسات السسيولوجية لاعتبار منظمة التحرير محاكاة المغلوب للغالب، فهي تقليد لصورة المنظمة الصهيونية، وكذلك في سعيها الدولاني والهوياتي، بمعنى أنّ الموقع الدوني للفلسطينيين جعلهم يحاكون الغالب في تجربته، على اعتبار أن تجربة هزيمتهم هي ذاتها تجربة نجاح الآخرين، وبذلك تكون وصفة النجاح هي تقليد الغالب لا أكثر ولا اقل. ومع وجاهة هذا التحليل إلا أنه أغفل أن الفلسفة السياسية الحديثة أحدثت ما يشبه الإغلاق التام على إمكانية رؤية الناس لأنفسهم خارج الأطر الدولاتية.

فإن كان لا بد من نضال غير محروم سلفاً من أشكال الوجود المتعددة، ومتواصلاً بالمعنى الحضاري والاخلاقي مع شعوب أخرى تشاركه التجربة أو تتفق معه حولها، يجب التفكير في السياسة بوصفها سعيا مزدوجًا أولا: لإنجاز التحرير من الهيمنة الامبريالية وأدواتها. وثانياً: تحرير الإنسان وترتيب وجوده بأُطر واسعة متجاوزة لاقتراحات الحداثة الضيقة.

(باحث فلسطيني / رام الله)

«الآن وهنا»، بشار الحروب

مراجعة

في صيف 2013 أنجزت «مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية»، التي تأسست سنة 2010، وثيقة بعنوان «حول إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية». أعد المسوّدة الأولى لهذه الوثيقة الباحث وعالم الاجتماع الفلسطيني، جميل هلال، وجرى تطويرها في ورشتي عمل مع مجموعة من الباحثين. يتحدث هلال إلى «فلسطين - العربي الجديد» عن الوثيقة والتحولات التي شهدها الحقل السياسي الفلسطيني الوطني خلال العقود الثلاثة الأخيرة

لقاء مع جميل هلال

في إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير

■ السلطة ابتلعت المنظمة وانشطرت إلى «سلطتين»

■ يمكن إحياء المنظمة لكن بنمط يختلف عن السابق

اعتصام أمام مقر منظمة التحرير في رام الله (تصوير عباس مومني)

(تصوير: عصام ريماوي)

أنطوان شلحت

في ضوء واقع أنه بعد انقضاء نحو عقدين على اتفاق أوسلو لم يبق من منظمة التحرير الفلسطينية إلا اسمها بعد أن ابتلعتها سلطة «الحكم الذاتي» (وهي سلطة ما لبثت أن انشطرت، سنة 2007، إلى «سلطتين» متنافستين؛ إحداهما في الضفة الغربية المجزأة إلى معازل تديرها حركة «فتح»، والثانية في قطاع غزة تديرها حركة «حماس» بعدما تحولت بفعل الحصار إلى معتقل وغيتو لمليون وسبعمائة ألف إنسان)، كان من المنطقي والطبيعي أن تكتسب عملية إعادة تأسيس منظمة التحرير ككيان وطني جامع وممثل لكل مكونات الشعب الفلسطيني داخل فلسطين التاريخية وخارجها زخماً خاصاً.

وقد انعكس هذا الزخم خلال السنوات القليلة الفائتة في عدد من الحراكات الفكرية والشعبية، لعل أبرزها الحراك المترتب على نشاط «مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية» التي تأسست سنة 2010، وهي إطارٌ وطنيٌّ تعدديٌّ ومفتوحٌ للحوار، بمشاركة مختلف ألوان الطيف السياسي والاجتماعي الفلسطيني، ويهدف أساساً إلى المساهمة في إزالة العقبات والعراقيل أمام المصالحة الوطنية، من أجل تحقيق إنهاء الانقسام واستعادة الوحدة على أسس وطنية وديموقراطية، وتجسيد شراكة حقيقية تُمكّن الشعب الفلسطيني من زج جميع طاقاته وكفاءاته وإبداعاته في مجرى قادر على تحقيق أهدافه بتقرير المصير وإنهاء الاحتلال والعودة والاستقلال الوطني.

وفي صيف 2013 أنجزت هذه المجموعة وثيقة بعنوان «حول إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية». أعد المسوّدة الأولى لهذه الوثيقة الباحث وعالم الاجتماع الفلسطيني، جميل هلال، وجرى حولها نقاش في ورشتين ساهم في تطويرها، قُدمتْ خلالهما ثماني أوراق، تناولت أوضاع مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، وقدمت رؤى وتصورات حول إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية والتمثيل الوطني، وثماني أوراق أخرى تناولت أوضاع عدد من الاتحادات الشعبية والنقابات المهنية الفلسطينية، ومن ثم عرضت الوثيقة للحوار في اجتماع موسع للمجموعة، كما نظمت لاحقاً ورشات عمل لنقاشها في عدد من المدن في الضفة الغربية وقطاع غزة، وفي فلسطين المحتلة عام 1948 واللجوء الفلسطيني، طرحت خلالها آراء واقتراحات تدعم وتثري الأفكار والتوجهات العامة الواردة في الوثيقة التي تستند أيضاً إلى مجموعة من المصادر والمراجع.

وأشارت الوثيقة من ضمن أمور أخرى إلى أن تجمعات (ومجتمعات وجاليات) الشعب الفلسطيني تواجه شروط حياتها وقضاياها الوطنية والاجتماعية والثقافية بدون قيادة سياسية موحدة، وبدون مؤسسات وطنية تمثيلية وديموقراطية، وبدون استراتيجية كفاحية تشرك جمهورها في النضال متعدد المستويات، الذي يشمل حقوقها الاجتماعية-الاقتصادية والإنسانية والوطنية.

الحقل السياسي الفلسطيني الوطني شهد تحولات بنيوية جذرية

وفي حديث خاص مع الباحث وعالم الاجتماع الفلسطيني، جميل هلال، عزا سبب ذلك إلى تحولات بنيوية جذرية شهدها الحقل السياسي الفلسطيني الوطني خلال العقود الثلاثة الأخيرة، وبشكل خاص منذ إبرام اتفاق أوسلو وقيام حكم ذاتي محدود الصلاحيات على أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967.

وقال هلال لـ«فلسطين - العربي الجديد»: «طرأت تحولات بنيوية جديدة خلال العقد الأول من القرن الحالي مع تفجر الانتفاضة الثانية واجتياح إسرائيل مدن الضفة الغربية، وغياب الرئيس، ياسر عرفات، عن قيادة السلطة الفلسطينية وعن زعامة منظمة التحرير، وبعد الانتخابات التشريعية سنة 2006، ودخول الحقل السياسي في حالة انقسام سياسي - جغرافي مؤسساتي ما زال قائماً حتى هذه اللحظة. وقد رافق هذا انكشاف واسع للحركة السياسية الفلسطينية بعد أن اتّضَح عقم استراتيجية تعتمد المفاوضات المفتوحة دون مرجعية وطنية وشرعية دولية، ودون مساندة عربية مؤثرة وإسناد دولي فاعل، وبعد أن تبين حدود استراتيجية تقوم بشكل أحادي الطرف على المقاومة المسلحة، كما اتضحت نخبوية الاستراتيجيتين لتغييبهما دور الجمهور الفلسطيني بفئاته ومكوناته المختلفة وتحييدهما دور القوى العربية والدولية المساندة للنضال الوطني الفلسطيني والمعادية للعنصرية والاستعمارية الاحتلالية الإسرائيلية، مع أهمية عدم وضع الاستراتيجيتين في كفة واحدة وبشكل متماثل ومتساو، خصوصًا فيما يتعلق بدور الجماهير، إذ بينما حظيت استراتيجية المفاوضات المفتوحة بدعم الأنظمة والحكومات، كانت الاعتراضات الشعبية عليها واسعة، بينما حظيت استراتيجية المقاومة (بالمعنى الشمولي للكلمة) بدعم شعبي واسع واعتراض أو تحفظ رسمي عليها».

وبرأيه، شهدت إسرائيل أيضاً تحولات مهمة منذ اتفاق أوسلو، من أبرزها انحراف حقلها السياسي نحو اليمين المتطرف واتضاح اعتماد قادتها سياسة مانعة لقيام دولة فلسطينية مستقلة على حدود الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة 1967، ومواصلتها توسيع وبناء المستوطنات وتشييد الطرق الالتفافية وخلق المعازل للفلسطينيين داخل الضفة الغربية، وتهويد القدس وممارسة سياسة تطهير إثني تجاه مواطنيها من الفلسطينيين، وفصل الضفة الغربية عن قطاع غزة وفرض حصار تجويعي عليه، بالإضافة إلى تشييد جدار الفصل العنصري، ومواصلة فرض السيطرة على الموارد الطبيعية والطرق والمعابر واحتجاز المواطنين وشن الحروب، كما جرى ضد قطاع غزة في أواخر 2008 وأوائل 2009، وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 2012، وفي تموز/ يوليو 2014.

وخلال العقود الثلاثة الأخيرة، طرأت على العالم العربي والمنطقة، وعلى العلاقات الدولية، تحولات ذات أبعاد استراتيجية كانت لها تداعيات مباشرة على قضية الشعب الفلسطيني، كان من أبرزها فقدان منظمة التحرير حليفا دوليا استراتيجيا مثّله الاتحاد السوفييتي، وتراجع مكانة ونفوذ كتلة عدم الانحياز التي آزرت النضال الوطني الفلسطيني. وشهدت هذه الفترة تراجعا ملموسا في الدعم العربي الرسمي للنضال الوطني الفلسطيني وانزياح معظم الدول العربية نحو الامتثال لمواقف الولايات المتحدة الأميركية، وتبني الليبرالية الجديدة على مستوى سياساتها الاقتصادية، وتخبط العديد من دول المنطقة وخارجها التي أنجزت استقلالها السياسي على صعيد تحولاتها الداخلية. وشهد عدد من الدول العربية انتفاضات شعبية ديمقراطية (رفعت شعار «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية») أطاحت بأنظمة ديكتاتورية فاسدة وتمكن في بعضها تيار إسلامي محافظ (منبثق من جماعة الإخوان المسلمين) من تولي زمام السلطة عبر صناديق الاقتراع من دون أن يتبنى هذا التيار سياسة مواجهة مع إسرائيل ولا مع حليفها الاستراتيجي، الممثل في الولايات المتحدة. وهو تحول أبقى الحراك الشعبي من أجل «الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية» قائما، بل وربما أمده بزخم جديد بسبب استمرار التمسك بالسياسات الاقتصادية التي سبقت الانتفاضات، وبقاء الارتباطات التبعية والمنفردة (على صعيد كل دولة عربية على حدة) بالعولمة. لكن تواصل عمليات التحول الديمقراطي في المحيط العربي سيبقي القضية الفلسطينية في مركز الاهتمام العربي.

جميل هلال

اعتصام لأجل مخيم اليرموك 5 نيسان/ أبريل 2015

مقر منظمة التحرير في حي الشيخ جراح في القدس

الوطنية الفلسطينية لم تفقد حيويتها

ويؤكد هلال أنه لا يجوز الاستخلاص من حالة الانقسام والانكشاف في الحقل السياسي الفلسطيني، ومن شلل مؤسسات منظمة التحرير، واختفاء المؤسسات الوطنية الجامعة والفراغ الاستراتيجي، وغياب المركز القيادي، أن الوطنية الفلسطينية فقدت حيويتها، بل ربما شكلت هذه العوامل ومجمل التحديات المحيطة بالشأن الوطني الفلسطيني حافزا لهذه الوطنية، كما يمكن الاستخلاص من أحداث تجري وجرت بين التجمعات الفلسطينية المختلفة، كان منها في الفترة الأخيرة مستويات التضامن العالية بين التجمعات الفلسطينية ضد الحرب العدوانية على قطاع غزة وما جسّده الشعب الفلسطيني هناك من صمود ومقاومة باسلين استطاعا إفشال الأهداف الإسرائيلية، ومبادرات لبناء قرى فلسطينية على أراضٍ تخطط إسرائيل لاستيطانها في سياقٍ ممارسة أشكال متنوعة من المقاومة للاحتلال والعنصرية على امتداد خارطة فلسطين التاريخية، وما يجري من تداولات ومبادرات سياسية وفكرية داخل وبين التجمعات الفلسطينية، وبروز الحراكات الشبابية، وحملات الدعم لإضراب الأسرى في سجون الاحتلال، واتساع نطاق حملات المقاطعة لدولة الاحتلال، وتنامي دور لجان العودة والأطر المنظمة للجاليات الفلسطينية في الشتات، وتنظيم حملات كسر الحصار المفروض على قطاع غزة، إضافة إلى الفعاليات المتنوعة على الصعيد الثقافي (الأدبي والفني والسينمائي والتشكيلي والمسرحي، إلخ) داخل فلسطين وخارجها، الأمر الذي يعيد التجديد والاحتفال بالإرث الوطني للشعب الفلسطيني بمكوناته المختلفة.

متطلبات تحولات الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية

إن ما سبق يعني، في قراءة هلال، أن هناك حاجة للأخذ بعين الاعتبار، لدى إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، متطلبات التحولات التي دخلت على الأوضاع المحلية والإقليمية والدولية خلال العقدين الأخيرين بشكل خاص، لاختلافها جذريا عن الأوضاع التي سادت عند تأسيس منظمة التحرير في منتصف وأواخر الستينيات، وتختلف كذلك عن الظروف والشروط التي سادت في عقدي السبعينيات والثمانينيات.

ومع أهمية ملاحظة حالة التردي والانحدار التي عانت منها الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية، وما أدت إليه من تهميش للقضية الفلسطينية، إلا أن هناك بعض التطورات المهمة التي ينبغي أخذها في الحسبان، مثل التراجع النسبي للدور الأميركي والغربي في العالم جرّاء الأزمة الاقتصادية العالمية والخسائر المترتبة على احتلال أفغانستان والعراق، وصعود أدوار الصين والهند وتركيا وإيران، وعودة روسيا للعب دور فاعل، والتغييرات العربية التي يمكن أن تفتح طريقًا للنهوض في المستقبل إذا ما استثمرت بالشكل المناسب، بالرغم مما تعانيه حاليًا من مصاعب وتحديات ومحاولات لإجهاضها قبل أن تحقق أهدافها.

فضلاً عن ذلك، تغيّر أيضاً تكوين القوى الفاعلة في الحقل السياسي الفلسطيني بعد الانتفاضة الأولى في أواخر عقد الثمانينيات من القرن الفائت، فقد اختفت تنظيمات سياسية من الحقل وهزلت أخرى واقتحمته تنظيمات جديدة تحولت إلى تنظيمات جماهيرية وبات أحدها منافسا للتنظيم الذي هيمن على حقل منظمة التحرير حتى الانتفاضة الثانية. ولم يعد للحقل مركز واحد، ولا ينظمه ميثاق متفق عليه ولا استراتيجية واحدة ولا مرجعية متفق عليها. وجرى خلال هذه الفترة شل مؤسسات منظمة التحرير لصالح سلطة حكم ذاتي وجدت نفسها محاصرة ومسلوبة الإرادة والصلاحيات وإمكانية التحول إلى دولة ذات سيادة. كما اختلف مصدر ومضمون التدخل الخارجي في شؤون الحركة الفلسطينية، من منافس لمنظمة التحرير على تمثيل جزء من الشعب الفلسطيني أو لامتلاك سيطرة أو نفوذ على القرار الوطني الفلسطيني لتحسين موقعه التفاوضي الإقليمي، إلى تدخل يغذي الانقسام ويفرغ الحقل الوطني من قواه الذاتية.

وكل هذه الاعتبارات السابقة، يؤكد هلال، تستدعي إعادة بناء الحركة الوطنية ممثلة كإطار مؤسساتي في منظمة التحرير، الاستفادة من سلبيات تجربة المنظمة، وبخاصة توليد مركز وأطراف، منح المركز نفسه فيها صلاحيات صنع القرار السياسي والتنظيمي والمالي والإداري، وترك للأطراف مهمة تلقي التوجيهات والقرارات الجاهزة منه، مما قاد إلى تهميش دور تجمعات فلسطينية ذات أهمية كبيرة (تحديدا المتواجدة على جانبي الخط الأخضر وفي الأردن) في استراتيجيات المواجهة مع الدولة الاستعمارية العنصرية وسياساتها. وانتقل هذا المركز من خارج فلسطين، حيث تواجد حتى اتفاق أوسلو، إلى الأراضي المحتلة سنة 1967، ثم في العقد الأخير أفول المركز وتكوّن مراكز متعددة لكل منها مراجعه السياسية (الضفة، غزة، فلسطينيو 48)، أو تغيب عنه هذه تماما كما هي حال معظم التجمعات الفلسطينية الأخرى (الأردن، لبنان، سورية، الخليج، أوروبا، الأميركتان، إلخ).

إطار تجاوزه الزمن؟

قد ينظر إلى «مجموعة دعم وتطوير مسار المصالحة الوطنية» كمجموعة متفائلة بشأن آمالها بـ «إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية»؛ لكن التحليل الذي قدمته لا يمكن تجاهله في قراءة تحولات العقود الثلاثة الأخيرة، والتفكير ببنى عمل وطني مستقبلي.

ولا يمكن أيضاً إغفال وجهة النظر التي تقول إن منظمة التحرير انتهت كليا، وتجاوزها الزمن كإطار عمل. كما أن فكرة بناء دولة فلسطينية، في السياق الحالي، تكاد تتلاشى من الواقع بحكم توسع المستوطنات الجنوني. كما لا يمكن إغفال الآراء التي تنادي بإعادة طرح القضية الفلسطينية كقضية عربية من جديد، وهي فكرة تتعارض في جوهرها -بشكل ما- مع الفكرة التي أُسست المنظمة على أساسها في الستينيات.

وثيقة

لو قُيّض للمنظمة أن تُبنى من جديد

■ إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة، كإطار مؤسساتي، في منظمة التحرير الفلسطينية، أمر في غاية الأهمية، إذا أخذنا بعين الاعتبار محددات الشرط الفلسطيني والأوضاع الإقليمية والدولية الجارية. ولذا ينبغي ألا تجري كفعل نخبوي كما جرى في الستينيات من القرن الماضي (النجاح في ذلك العقد لا يعني إمكانية النجاح في العقد الحالي لأسباب عديدة)، بل أن تجري من خلال فسح المجال أمام كل تجمع/ مجتمع/ جالية فلسطينية للمشاركة في عملية البناء هذه، عبر:

1: أن يتولى كل تجمّع اختيار ممثليه إلى المجلس الوطني، باعتباره الهيئة التشريعية الأولى للشعب الفلسطيني، والتي تنتخب هيئة تنفيذية تتابع تنفيذ قرارات المجلس. وفي حال تعذر لتجمع ما انتخاب ممثليه مباشرة يبحث كل تجمع عن الوسيلة الأنجع لاختيار ممثليه.

2: إن عملية اختيار ممثلي كل تجمع يفترض أن تقوم على أساس اعتبارين: الأول حاجات وتطلعات غالبية التجمع، وثانيا البرنامج السياسي والاجتماعي الذي يطرحه (ضمن قائمته الانتخابية).

3: إن عملية دمقرطة العلاقات بين أفراد كل تجمع تعني أن تشمل عملية الدمقرطة مختلف الهيئات الفاعلة في التجمع (أحزاب، نقابات واتحادات، هيئات محلية، لجان شعبية، حركات اجتماعية، الخ).

■ تستدعي عملية إعادة بناء الحركة الوطنية الفلسطينية ممثلة في منظمة التحرير ما يأتي:

أولا: الإسراع في بناء إطار تنظيمي جامع يستند إلى عمليات دمقرطة مكونات هذه الحركة الوطنية (السياسية والقطاعية والنقابية والمحلية) على المستويات الوطنية والموقعية (على صعيد كل تجمع)، بالإضافة للحركات الاجتماعية (الشبابية، وغيرها).

ثانيا: ينبغي أن يترافق مع البدء في بناء الإطار التنظيمي الجامع صياغة وثيقة مرجعية (ميثاق أو عقد اجتماعي) يحظى بأوسع درجة من الإجماع الوطني والشعبي.

ثالثا: الحركة الوطنية الجديدة بحاجة إلى استراتيجيات مواجهة ونضال تشترك فيه أوسع الفئات الاجتماعية في كل تجمع بالاستناد إلى حاجات وقدرات وميزات كل تجمع.

رابعا: هناك حاجة إلى توسيع دور الثقافة (بالمعنى الواسع للكلمة) في عملية إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما هي إحدى المحركات الرئيسية للهوية الوطنية والمنشط للوطنية الفلسطينية، كونها لا تخضع لموازين القوى العسكرية والسياسية وللحدود الجغرافية، والأقدر بالتالي على الحفاظ على الرواية التاريخية الفلسطينية وتغذيتها من مختلف حقول الثقافة الشعبية والعالمية.

(أبرز استخلاصات وثيقة «حول إعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية»)

مداخلة

فلسطينيو الداخل وحسابات المنظمة

رغم تخلي المنظمة عن تمثيل شعبها في فلسطين المحتلة عام 1948، أصبح فلسطينيو الداخل أكثر وعياً في العقدين الأخيرين

علي حبيب الله

في حين كانت منظمة التحرير تتطلع إلى تمثيل الفلسطينيين أينما وجدوا، كان فلسطينيو أراضي عام 48 يرزحون تحت نظام الحكم العسكري الذي فرضته الدولة العبرية عليهم منذ نكبة 48 إلى أواسط الستينيات من القرن الماضي، الأمر الذي جعل فلسطينيي الداخل في قطيعة سياسية واجتماعية وجغرافية قبل أي شيء عن محيطهم الفلسطيني والعربي. فالنظام الإداري الأمني الذي أُخضع له فلسطينيو الداخل حال دون إمكانية التواصل مع فضائهم العربي والحضاري، كما صعب ذلك على منظمة التحرير إمكانية التواصل معهم بأي صفة رسمية أو غير رسمية، خصوصاً بعد رفع نظام الحكم العسكري عن فلسطينيي الداخل، ومنحهم صفة «المواطنة الإسرائيلية»، ما جعلهم خارج دائرة حسابات منظمة التحرير التي عنيت بشؤون الفلسطينيين في الضفة والقطاع والشتات.

وعلى الرغم من خصوصية واقع فلسطينيي الداخل، واحتوائهم في إطار مشروع الدولة العبرية، إلا أن ذلك لم يمنع من تفاعل بعض فلسطينيي الداخل مع فكرة إنشاء منظمة التحرير كمنظمة ممثلة للشعب الفلسطيني تسعى إلى تحرير كامل ترابه، فقد انتمى الكثيرون من أبناء الداخل الفلسطيني إلى منظمة التحرير من أراضيهم وقراهم في الداخل، ومنهم من تسلل والتحق بها خارج فلسطين إلى دول الطوق العربي مثل الأردن وسورية ولبنان، كما أشارت الأرشيفات الإسرائيلية إلى أسماء فلسطينيين من داخل مدن وقرى فلسطين المحتلة عام 1948 الذين انتموا لمنظمة التحرير وحملوا السلاح داخل أراضي عام 48، فمنهم من لاحقتهم الدولة العبرية وصفّي جسدياً في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، ومنهم من استطاع الفرار إلى خارج فلسطين والالتحاق بالمنظمة. هذا وفضلاً عما جاء في رواية فلسطينيي الداخل الشفوية عن دورهم في إيواء الفدائيين «المتسللين» عبر الشريط الحدودي من سورية ولبنان ومساعدتهم في تنفيذ عمليات فدائية داخل أراضي عام 48.

كانت أي علاقة أو صِلة لفلسطينيي الداخل بمنظمة التحرير تعتبر خطيئة ومساساً أمنياً مباشراً بالنسبة للإسرائيليين، إذ لم يتوان الجهاز الأمني الإسرائيلي عن ملاحقة وتصفية كل من أحيطت حوله الشكوك بالانتماء أو التعامل مع منظمة التحرير، وهذا ما أربك القوى الاجتماعية والسياسية العربية في الداخل، لذا اقتصر تواصل فلسطينيي الداخل مع منظمة التحرير على مستوى الأفراد والخلايا السرية.

إن التغيرات التي طرأت على ظروف منظمة التحرير في أواخر سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، وانخفاض سقف المنظمة السياسي والعسكري من مشروع تحرير كامل التراب الفلسطيني، إلى تبني المنظمة في عام 1974 مشروع إنشاء دولة ديمقراطية علمانية مؤقتة على جزء من التراب الفلسطيني، ومن ثم في عام 1988 تبني المنظمة رسمياً خيار الدولتين في فلسطين التاريخية والعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل في تسوية سياسية انتهت في عام 1993 في مدينة أوسلو إلى اعتراف منظمة التحرير اعترافاً رسمياً بدولة إسرائيل على التراب الفلسطيني في مقابل اعتراف الإسرائيليين بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني، فقد أخرجت هذه التسوية فلسطينيي الداخل من حسابات منظمة التحرير بشكل رسمي وفعلي معا، بعد أن اعتبرت منظمة التحرير نفسها لعقود من الزمن ممثلة لكافة الشعب الفلسطيني بما فيه فلسطينيي الداخل معنوياً على الأقل.

> تشكيل الخارطة السياسية لدى فلسطينيي الداخل تأثر بمآلات المنظمة

تحولت علاقة فلسطينيي الداخل بمنظمة التحرير بعد اتفاقية أوسلو تحولاً جدلياً، ففي الوقت الذي تخلت فيه المنظمة عن تمثيلها الرسمي لهم واقتصار مشروعها على أراضي عام 67، أصبح فلسطينيو الداخل أكثر انفتاحاً وتواصلاً مع منظمة التحرير، فالأحزاب والقوى السياسية والاجتماعية في الداخل والتي كانت تخشى التواصل مع منظمة التحرير باتت بعد اتفاقية أوسلو أكثر انفتاحاً على منظمة التحرير وأكثر تواصلاً مع ممثليها في الضفة والقطاع وحتى في الخارج، لكن هذا الانفتاح لفلسطينيي الداخل على منظمة التحرير، جاء من على أرضية أوسلو نفسها التي كرست تفتيت الفلسطينيين لا توحيدهم.

وفي المقابل، كان لإخراج فلسطينيي الداخل من حسابات منظمة التحرير الأثر المباشر على إعادة تشكيل الخارطة السياسية لدى فلسطينيي الداخل ولدى الحركة الوطنية على وجه الخصوص، فقد أعيد تصحيح مسار الحركة الوطنية في الداخل مع تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي في أواسط تسعينيات القرن الماضي، والذي سعى للإجابة على أسئلة تلك المرحلة من خلال صياغة برنامج ديمقراطي يستند إلى خطاب قومي في إطار الهوية العربية كهوية ناظمة وجامعة لكافة فلسطينيي الداخل.

وفي الأخير، وبعد إخفاق منظمة التحرير في تحقيق أي من أهدافها، ومتحفتها، وتحولها إلى أداة غير فاعلة، وتفعيلها فقط رمزيا بين حين وآخر من قبل فصيل سياسي على حساب آخر في الصراع على التمثيل والنفوذ، وبعد تهميشها لقضايا فلسطينيي الداخل الوطنية والقومية وحتى المطلبية منها، بعد اتفاقية أوسلو؛ رغم ذلك فإن فلسطينيي الداخل باتوا أكثر وعياً بفلسطينيتهم في العقدين الأخيرين، وأكثر انفتاحاً وتواصلاً مع هموم أبناء شعبهم في الضفة والقطاع ومخيمات اللجوء في الخارج، وبالمقابل باتت قضايا فلسطينيي الداخل الخاصة بهم محل اهتمام لدى فلسطينيي الصفة والقطاع ومخيمات اللجوء أكثر مما كانت عليه سابقاً، فحملة مناهضة مشروع «برافر» في النقب أصبحت حملة تخص كافة أبناء الشعب الفلسطيني أينما وجدوا.

وببساطة، فإن هذا يقول، إن علاقة فلسطينيي الداخل بشعبهم الفلسطيني لا تمر عبر منظمة التحرير أياً كان شكلها ومشروعها اليوم.

(باحث فلسطيني/ الناصرة)

مسار

في نقد التجربة تاريخياً: هل هُزم الفلسطينيون؟

لم تتمكن منظمة التحرير الفلسطينية من تحويل التضحيات الجبارة للفلسطينيين إلى أوراق رابحة في الجغرافيا. بعد 67 سنة على النكبة، و50 سنة على النضال المسلح، ها هي القيادة تستجدي الأمم المتحدة وتلوذ بعضويتها

صقر أبو فخر

عبد الناصر وعرفات في القاهرة، 1996

من مفارقات تاريخنا المعاصر أن فلسطين التي كانت شبه «ولاية عثمانية» وذات أغلبية سكانية إسلامية، وقعت سنة 1917 تحت سيطرة دولة مسيحية هي بريطانيا. والغريب أن هذه الدولة المسيحية عملت على إقامة دولة يهودية في فلسطين. ومن غرائب المصادفات أيضاً أن ثلاثة بلدان هي الهند وإيرلندا وفلسطين وقعت تحت سيطرة البريطانيين في مراحل مختلفة، لكنها كلها خضعت للتقسيم على أسس دينية، حتى أن قرار تقسيم فلسطين رقم 181 صدر سنة 1947، أي السنة نفسها التي انقسمت فيها شبه القارة الهندية إلى الهند الهندوسية وباكستان الاسلامية، الأمر الذي أدى فوراً إلى مجازر بشرية وترحيل سكاني وكوارث سياسية لم تجد لها أي حل حتى الآن. وقد تصدى الفلسطينيون لواقع أحوالهم، وحاولوا، بشتى السبل والوسائل، إلغاء نتائج حرب 1947- 1948 كي يتمكنوا من العودة إلى ديارهم. وكان تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية في 1964/5/28 شوطاً مهماً في هذا السبيل الذي طالت مسافاته كثيراً.

قبل واحد وخمسين عاماً تداعى الفلسطينيون بدعم متين من الرئيس جمال عبد الناصر إلى مؤتمر تمثيلي في القدس سُمّيَ آنذاك «المؤتمر الوطني الفلسطيني الأول» الذي عُرف في ما بعد بِـ «المجلس الوطني الفلسطيني الأول». وفي هذا المؤتمر جرى الإعلان عن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي أصدرت «الميثاق القومي الفلسطيني» الذي تغير اسمه إلى «الميثاق الوطني الفلسطيني» في سنة 1978. واليوم، وبعد واحد وخمسين عاماً على تأسيس المنظمة، وبعد خمسين عاماً على انطلاقة المقاومة المسلحة بأيدي مقاتلي حركة «فتح» في 1965/1/1، جرت مياه كثيرة، وجرفت معها أوهاماً وأفكاراً وعقائد وحركات سياسية، وصار لا بد من نقد هذه التجربة، ونقد الرواية الفلسطينية التقليدية التي تقوم على سردية واحدة لا تتغير هي أن الفلسطينيين واجهوا في سنة 1948 قوة أقوى منهم بكثير، وأن الجيوش العربية تخاذلت، وأن بعض العرب خانوا الفلسطينيين، وأن الجميع تواطأ على فلسطين وتركوها عشاء للضباع الصهيونية.

ومع أن هذه السردية صحيحة إلى حد كبير، إلا إنها ليست صادقة تماماً. والسؤال المجدي في هذا السياق هو: لماذا لم تتأسس مقاومة فلسطينية قبل النكبة تخوض قتالاً أكثر فاعلية لمواجهة خطة تجريد الفلسطينيين من أملاكهم وبلادهم؟ لماذا غادر خلال بضعة أشهر أكثر من 860 ألف فلسطيني ديارهم؟ ألم يكن في الإمكان بقاء جزء مهم من هؤلاء في قراهم ومدنهم كما بقي كثيرون في الناصرة وشفاعمرو مثلاً؟ والأسئلة في هذا الميدان كثيرة جداً.

مهما تكن الإجابات عن تلك الأسئلة التي باتت اليوم ذهنية إلى حد بعيد، فإن تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، ثم حركة «فتح»، أطلق موجة من الأسئلة الجديدة أهالت الركام على الأسئلة القديمة. غير أن وقائع التاريخ القريب للنضال الفلسطيني ترغمنا على الانتباه والتأمل في المفارقة التالية: إن الأهداف السياسية الفلسطينية لم تكف عن الانكماش بين كل مرحلة ومرحلة؛ فمن برنامج تحرير كامل التراب الفلسطيني سنة 1965 (برنامج الانطلاقة) إلى فكرة الدولة الفلسطينية سنة 1971 (بعد الخروج من الأردن)، إلى البرنامج المرحلي أو برنامج النقاط العشر سنة 1974 (بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973)، فإلى خطة فاس سنة 1983 (بعد الخروج من بيروت سنة 1982)، ثم إلى برنامج الاستقلال سنة 1988 (غداة الانتفاضة الأولى سنة 1987)، وأخيراً برنامج السلام بحسب مؤتمر مدريد سنة 1991 (بعد انحدار الجيش العراقي في الكويت سنة 1990) والذي أفضى إلى اتفاق أوسلو سنة 1993. وكانت هذه الأهداف تتدحرج نزولاً في الوقت الذي كانت المقاومة الفلسطينية تتقدم صعوداً، ولو بتعرج: من تأسيس حركة فتح سنة 1959، إلى تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية سنة 1964، فإلى إعلان الكفاح المسلح سنة 1965، ثم إلى مرحلة النهوض العسكري (الانطلاقة الثانية) بعد هزيمة 1967 (وفي سياقها وقعت معركة الكرامة سنة 1968)، حتى الاعتراف الرسمي العربي والعالمي بمنظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القمة العربية في الرباط سنة 1974 ووقوف ياسر عرفات أمام العالم على منبر الأمم المتحدة في العام نفسه.

> ”الأهداف السياسية الفلسطينية لم تكف عن الانكماش بين كل مرحلة ومرحلة“

إن تدحرج الأهداف السياسية الفلسطينية باستمرار، وانكماشها بالتدريج، يجدان تفسيرهما في عوامل متشابكة ومتعددة كتهتك الوضع الاستراتيجي للعرب بعد خروج مصر (ثم الأردن) من الصراع العربي - الصهيوني، أي مع زيارة الرئيس أنور السادات إلى القدس سنة 1977، ثم تحطيم العراق سنة 2003، وها هي عملية تدمير سورية جارية باطراد منذ سنة 2011. وتخلل هذه الحقبة اندثار الاتحاد السوفييتي الذي كان المعادل الأممي للولايات المتحدة الأميركية الحليفة الثابتة والقوية لإسرائيل، وانهارت مشروعات النهضة والتقدم في العالم العربي، وأخيراً خراب المجتمعات العربية بأيدي النظم الاستبدادية وبمخالب الجماعات التكفيرية الاسلامية المسلحة.

وبهذا المعنى فإن المدى العربي الذي نشأت في شعابه الثورة الفلسطينية ومنظمة التحرير معاً، صار ضيقاً جداً بعد ثلاث حروب مروّعة بدأت بالحرب العراقية - الايرانية سنة 1980، وأعقبها الاجتياح العراقي للكويت سنة 1990 ثم إخراج الجيش العراقي بالقوة من الكويت سنة 1991، فالاحتلال الأميركي للعراق سنة 2003. وفي هذا المدى العربي راح الجميع يضيق بالقضية الفلسطينية ويتسربل بالخوف معاً؛ فالكل في خوف داهم: دول الخليج العربي ومعها السعودية تخاف التوسع الايراني، وترتعش أمام امتداد الإرهاب إلى ديارها، وترى في قضية فلسطين عبئاً عليها. والأردن يخشى «الترانسفير» الفلسطيني. ولبنان يرى أن القضية الفلسطينية ليست وحدها عبئاً عليه بل إن الفلسطينيين المقيمين فيه هم العبء الحقيقي، فضلاً عن سورية والعراق ومصر وليبيا واليمن التي تحولت إلى أرض مشتعلة لا تنطفئ نارها أو يخمد أوارها.

ما عادت فلسطين قضية العرب الأولى، بل صار لكل دولة «فلسطينها». فلسطين السعودية هي الحوثيون وايران. وفلسطين الجماعات الإسلامية المسلحة هي إقامة دولة الخلافة. وفلسطين العراقيين والسوريين هي محاربة داعش وأمثالها. وهذه الهواجس العربية الراعبة دفعت بعض الدول العربية إلى استجداء أمنها من أميركا، ومن إسرائيل أيضاً بطريقة غير مكشوفة، حتى باتت إسرائيل كالعشيقة السرية؛ الجميع يريدها والجميع يخجل من افتضاح علاقته بها.

بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 انتزعت فلسطين مكاناً لها على جدول أعمال المجتمع الدولي، وتمكن ياسر عرفات من أن يخرق الجدار الحديدي حوله، ومن أن يتسيد منبر الأمم المتحدة في 1947/11/13. ومنذ ذلك الوقت وإسرائيل ما برحت تتطلع إلى إقصاء قضية فلسطين عن مكانتها لدى العرب وغير العرب. بالطبع، لم تنجح إسرائيل في هذا الإقصاء، بل فشلت. لكن الفلسطينيين بدورهم فشلوا في تحقيق أهدافهم حتى في حدها الأدنى. فقد جرى عملقة الأهداف الفلسطينية من دون أن يمتلك الفلسطينيون العدة الجديدة لتحقيق هذه الأهداف. وجرى تعظيم قوة الخصم من غير أن يلحظ كثيرون أن اسرائيل نفسها ليست عظيمة؛ فقد انتهت سياسة التوسع الجغرافي، وفشلت عقيدة التوسع بالجيش، ورسمت إسرائيل «حدودها» مع مصر والأردن ولبنان، ومع سورية تقريباً، وأدارت ظهرها لفكرة تجميع يهود العالم في فلسطين. والمؤكد أن إسرائيل لم تتخلَّ عن ذلك بطيبة خاطر، بل جرّاء مقاومة لم تنقطع منذ نحو خمسين سنة متواصلة.

النافر في تاريخنا المعاصر أن جميع ثورات التحرر الوطني تمكنت من طرد الاستعمار، ونالت الدول المستعْمَرة استقلالها كالجزائر وفيتنام وكمبوديا ولاوس، واستطاعت الثورات المعادية للعنصرية أن تقضي على أنظمة الفصل العنصري وتؤسس دولاً ديمقراطية جديدة مثل زيمبابوي (روديسيا سابقاً) وناميبيا وجنوب أفريقيا.

النص الكامل على الموقع الالكتروني

حركة سياسية عربية جديدة

منظمة التحرير باتت الآن أسيرة السلطة الفلسطينية والمستفيدين منها والطبقة المستفيدة من العلاقة مع إسرائيل، وبالتالي لن تحرز أية مكتسبات تخص حق العودة أو القدس أو تفكيك المستوطنات، وحتى تشكيل سلطة فلسطينية واحدة دونه تعقيدات كبيرة، بل إن ما يحققه مناضلون رائعون في الساحة الدولية، ضد إسرائيل بخصوص الجدار العازل أو المستوطنات وغيرها، ستتم التضحية به من قبل هذه السلطة. لهذا فإن فلسطين تتطلب رؤية تنطلق من قراءة وضع الفلسطينيين في العالم الآن وفي الضفة وغزة وأراضي 48، وتشكيل تنسيق بين منظمات فلسطينية وعربية وضمن حركة سياسية عربية جديدة، وعالمية أيضاً، وترفض كل مقررات أوسلو، وأي اعتراف بإسرائيل، وتؤكد مجدداً حق الفلسطينيين في دولتهم المستقلة.

ع. د

تعقيب

منظمة التحرير إذ غدت أسيرة السلطة الفلسطينية

فاروق القدومي (يمين) وصلاح خلف (يسار)، في اجتماع «المجلس الوطني الفلسطيني» في الجزائر، شباط/فبراير 1983 (تصوير: الن مينغام)

يمكن القول إن منظمة التحرير انتهت كلياً، وما تفعله داخلياً وفي المؤسسات الدولية، محكوم لفئات طبقية معادية لحقوق أغلبية الشعب الفلسطيني

عمّار ديّوب

واجهت حركات التحرر العربية -باستثناء منظمة التحرير- الاستعمار الأوروبي، الهادف إلى تقاسم الهيمنة على العالم، ونهب الثروات واحتكار الأسواق، وتوظيفاً للعمالة العاطلة في الحرب الإمبريالية، أما منظمة التحرير وقبلها القوى السياسية الفلسطينية والمجتمع الفلسطيني عامة، فقد واجهت استعماراً صهيونياً يريد السيطرة على فلسطين وإقامة دولة استيطانية؛ الدولة هذه مدعومة من حركة صهيونية تبتغي تحقيق مشروعها «القومي»، وتمّ اختيار فلسطين لأسباب متعددة وكلها سياسية، وإن كانت بدعاوى دينية، وأن اليهود كانوا في فلسطين من قبل.

الهام هنا، أن حركات التحرر العربية ومنها الفلسطينية ظهرت متأخرة عن الصهيونية، وجاءت كردة فعل على استعمار تمثله دول إمبريالية، وظهرت كممثلة عن طبقات متوسطة وصغيرة، بينما كانت الطبقات الكبرى تعمل لصالح الاستعمار، أي الدول الإمبريالية؛ أي ظهرت حركات التحرر وهي تواجه قوى داخلية وخارجية، وبلادٍ، اقتصادها متأخر ومشكّل وفقاً للاستعمار الجديد ومنهوب من السلطنة العثمانية من قبل؛ وبالتالي فشلت كافة حركات التحرر العربية في تشكيل دولها المستقلة لاحقاً، وكلامنا قياساً ليس بالصين الشيوعية بل بإندونيسيا وماليزيا وسواهما، وبخصوص فلسطين كان الفشل متتابعاً، من «نكبة» إلى «نكسة» إلى «سلطة وطنية» تقمع الفلسطينيين بدلاً من إسرائيل، ولاحقاً انفصال غزة وتشكيل سلطتها، ومحاولة تشكيل هويتين وطنية وإسلامية، ويمكن إضافة هويات متعددة بحسب توزع الفلسطينيين في أصقاع الأرض.

حين تشكّلت منظمة التحرير سنة 1964 تشكلت بقيادة وطنية ولاحقاً هيمنت عليها حركة فتح، والتي تشابه في ممارساتها حزب البعث والناصرية وسواهما، أي هي حركة تمثل فئات برجوازية صغيرة، وأخطأ اليسار الفلسطيني بدءاً بالجبهة الشعبية في تسليم القيادة لحركة هدفها السلطة والتحرير، بينما مشروعها التحرري لا يستند إلى رؤية وطنية لوضع فلسطين وكونها جزءاً من العالم العربي، وأن هذه القضية غير ممكنة الحل دون أن تكون قضية العرب فعلاً.

اليسار الفلسطيني لم يشذ عن اليسار العربي في الوقوف خلف القوى القومية أو التحررية المناهضة للاستعمار، وهذا وفق نظرية عمّمها «الرفاق» السوفييت، وتقول إن العرب ليسوا في مرحلة الانتقال نحو الاشتراكية، بل في مرحلة الاستقلال الوطني وبناء البرجوازية الوطنية، ولاحقاً يصلون هم إلى السلطة بواسطة الطبقة العاملة التي ستشكلها هذه البرجوازية.

أخطأ اليسار الفلسطيني كما العربي، ولم يقرأ تجربة الصين ولا فيتنام ولا كوبا وسواها؛ التجارب التي أكدت أن المعركة الوطنية والاشتراكية تتم بقيادة قوى اليسار الماركسي بالتحديد، وهو ما تمّ، وبما لا يتعارض مع المسألة القومية. حركة فتح التي تسلّمت منظمة التحرير وطبعتها بطابعها، لم يستطع اليسار تجاوزها، وزاد في الكارثة اعتمادها برنامج الحل المرحلي أو حل الدولتين للصراع العربي الصهيوني، والذي قدمته الجبهة الديمقراطية سنة 1974، أي الاعتراف بإسرائيل والعمل من أجل دولة فلسطينية في الضفة الغربية والقدس وغزة، أي على الأراضي التي خسرها الفلسطينيون بحرب النكسة 1967، مع البحث في كيفية تطبيق حق العودة.

> ”حركات التحرر العربية ومنها منظمة التحرير لم تعِ شرطها التاريخي“

هذا الاعتراف لم تقبله إسرائيل، فهي دولة عنصرية وتوسعية واستيطانية وتريد ترحيل فلسطينيي 48، وليس فلسطينيي 67فقط، وأهل الضفة إلى الأردن والعالم. خطأ منظمة التحرير ليس في هذا البرنامج بل في كل رؤيتها، وهو جزء من فشل حركة التحرر العربية، واستغلالها لقضية فلسطين كأيديولوجية أكثر من صياغة مشروع تاريخي من أجل استعادتها، وحين شكلت أنظمتها كانت ديكتاتورية، وكان ضحيتها الأولى القوميين واليساريين والوطنيين، ولم تعِ خطورة مواجهة الإمبرياليات والصهيونية، وضرورة بناء اقتصاد صناعي متقدم وجيوش وطنية للمواجهة؛ فإسرائيل تمثل الإمبرياليات العظمى، وهي جيش متقدم للسيطرة على المنطقة، وإبقائها رهينة التخلف والتأخر والتبعية وضمن الإطار الكولونيالي؛ الأسوأ محاولتها السيطرة على منظمة التحرير نفسها، وهذا ما تعزز بشكل كبير مع انتقالها إلى لبنان، وبدلاً من انتهاج خط المقاومة الشعبية، حوّلت فتح قوى منظمة التحرير إلى ما يشبه الجيوش النظامية، وكان هذا ينسجم مع الأنظمة الشمولية في سورية ومصر وبقية الدول العربية، وتحديداً مع سبعينيات القرن الماضي، وربما بدفع منها. وتركت جبهة لبنان مفتوحة لـ «تصفية» المقاتلين الوطنيين والقوميين والأمميين أكثر من أن تكون من أجل استعادة فلسطين، ولكن ومع تزايد اليأس من قبل الفلسطينيين وميل إسرائيل للاستقرار، كان لا بد من إغلاق هذه الجبهة في صيف 1982.

منظمة التحرير التي تبنت حل الدولتين، والتي تسيطر عليها قيادة برجوازية استغلت انتفاضة 1987 ليس لتتخلص من برنامجها السياسي القائم على الدولتين بل لتنهي الانتفاضة، وتستغل تضحيات الفلسطينيين، وتبني سلطتها كما حال كل الأنظمة العربية المنبثقة من حركات التحرر الوطني. وبدخولها إلى جزء من أراضي 67 وتأجيلها لقضية القدس واللاجئين والمستوطنات، واعتقال الناشطين الرافضين لمشروعها قضت على أي أمل بتحقيق دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل؛ الأخيرة تهربت من مقررات أوسلو ومن كل القرارات الدولية، والآن تسيطر على أكثر من 60 في المائة من أراضي الضفة الغربية عبر شبكة المستوطنات!

(باحث سوري)

النص الكامل على الموقع الالكتروني

محطة

أيام المنظمة في تونس

مثّلت تونس ما يشبه مخرجاً للقيادة الفلسطينية، وهي محطة لم تدرس بما يكفي لفهم التحولات التي حدثت فيها

شوقي بن حسن

صيف 1982. بعد 88 يوماً من المعارك الدامية إثر اجتياح الجيش الإسرائيلي لبيروت، بدأت مشاورات حول خروج منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان. أمام الضغط الدولي والعربي، لم تجد القيادة مفراً من القبول بالأمر الواقع، غير أن ياسر عرفات أصرّ أن يغادر الفلسطينيون بأسلحتهم بما ينطوي عليه الأمر من رمزية.

التقينا بأحد كوادر منظمة التحرير، جمعة ناجي (أبو ناجي) والذي ما زال يقيم في تونس، يقول «أصر أبو عمار أن يقول بأننا لم نهزم، وأن الثورة والكفاح المسلح مستمران ضد العدو الإسرائيلي». يكشف أبو ناجي أن «فيليب حبيب هو من اقترح على القيادة اسم تونس، فضمن الخارطة العربية والإقليمية كانت هناك صعوبة في إيجاد محطة جديدة نواصل من خلالها الكفاح».

كثيراً ما توضع خطوة الانتقال من بيروت إلى تونس محل انتقاد، لكن أبو ناجي يؤكد أنه «إذا كان ثمة تحفظ فقد كان على مغادرة بيروت، وليس على الذهاب إلى تونس». لقد أدرك الجميع أن ثمة متغيرات، وهناك ظرف لبناني وإقليمي، يُحتم اتباع سياسة أخرى. هكذا استضافت تونس ما يقدّر بـ 8 آلاف فلسطيني، بينهم أهم قيادات المنظمة: أبو عمار، أبو اللطف، أبو إياد، أبو مازن وأبو جهاد الذي سيدير الانتفاضة من تونس.

كان المشهد التونسي، من الداخل، هو الآخر مهيأ لاستقبال المنظمة. يقول أستاذ التاريخ المعاصر في الجامعة التونسية، عبد اللطيف الحناشي لـ «فلسطين - العربي الجديد»: «لم تكن هناك جهات رافضة للوجود الفلسطيني في تونس، أو على الأقل لم يعبّر أي طرف عن ذلك لمعرفة كل القوى السياسية، سواء في الحكم أو في المعارضة، موقف الشعب التونسي المؤمن بقوة بعدالة القضية الفلسطينية».

غير أن الوجود الفلسطيني في تونس ظل محكوماً بسقف من الاتفاقيات الدولية، فبحسب الحناشي: «كان مجيء منظمة التحرير إلى تونس ضمن رغبة دولية. ولم يكن من الممكن أن تقبل تونس القيادة الفلسطينية لولا تفاهمات دولية، حيث حصلت المنظمة على هامش للتحرّك، مع حصول تونس على تطمينات دولية بألا تقوم إسرائيل بتجاوزات على أراضيها».

إن عملية قصف ضاحية حمام الشط، يوم 1 تشرين الأول/ أكتوبر 1985 تدل على وجود هذه الاتفاقيات، وإن لم تبرز للرأي العام، إذ يذكر المؤرخ التونسي أن «إسرائيل قد برّرت عدوانها بإخلال تونس لاتفاق ضمني بعدم السماح للفلسطينيين بجعل أرضها منطلقاً لعمليات مسلحة، فتذرعت بعملية تمت ضدها».

يلاحظ الحناشي، هنا، أن «هذه العملية لم تؤثر على العلاقة الجيدة بين النظام التونسي وقيادات المنظمة». خاصة حين نعرف أن عملية مشابهة (قصف مطار بيروت 1975 ردّاً على عملية مسلحة للفلسطينيين انطلاقاً من لبنان) كانت سبباً في تفجير حرب لبنان. عبّرت السلطات التونسية وقتها عن غضبها بقوة، واتهمت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية بالتواطؤ باعتبار سماح دول لمرور المقاتلات الإسرائيلية من مجالها الجوي، وعلم الإدارة الأميركية بالعملية لانتشار قواتها في المتوسط».

> ”اتفاقيات مؤتمر مدريد ثم أوسلو جرى طبخها في تونس“

إن سؤال العلاقة بين الدولة التونسية ومنظمة التحرير، وهي في ضيافتها، يظل يطرح نفسه لدى كل حدث مشابه، فسياسة تونس وسياسة المنظمة لا يمكن لهما بحال أن يتقاربا كثيراً لاختلاف التوجّهات والرؤى والأهداف. يرى الحناشي أن «العلاقة بين النظام التونسي والمنظمة كانت واضحة الحدود، إذ طلب من الفلسطينيين عدم التدخل المباشر في الشأن التونسي، وبقاؤهم معزولين من السلاح علاوة على استقرار معسكراتهم بعيداً عن مراكز المدن مثل معسكر وادي الزرقاء».

ثمة حادث آخر كان من الممكن أن يُعكّر صفو العلاقة بين الدولة والمنظمة، وهو اغتيال خليل الوزير (أبو جهاد) في تونس من قبل «كومندوس» إسرائيلي. يقول الحناشي «جاءت هذه العملية في ظرفية أخرى، حيث آلت الرئاسة بعد 7 تشرين الثاني/ نوفمبر 1987 إلى زين العابدين بن علي، ويمكن اعتبار أن أطرافاً تونسية شاركت في هذه الجريمة، خاصة أن منطقة إقامة أبو جهاد كانت قريبة من القصر الرئاسي وضمن الدائرة الأمنية والمخابراتية لأجهزة الأمن التونسية». لكنه يضيف «في كل مرة، سواء بعد قصف حمام الشط أو اغتيال أبو جهاد أو اغتيال أبو إياد قدّرت قيادة منظمة التحرير أن مصالحها تقتضي بألا ترد».

يذكر الحناشي أن «اتفاقيات مؤتمر مدريد ثم أوسلو قد طبخت في تونس، حيث إن وفوداً رسمية وغير رسمية (بعضها إسرائيلي) كانت تتردّد إلى تونس في الفترة بين الانتفاضة وتوقيع الاتفاقيات».

تشييع خليل الوزير في تونس (19 نيسان/ أبريل 1988)

وثيقة

مثقف م.ت.ف

غالب هلسا

كنت في السابق أكثر تفاؤلاً مني الآن، إذ كنت أقول، وأصرح بذلك أكثر من مرة، أن الأنظمة العربية تقوم كل عشر سنوات بتصفية زهرة الأمة - كنت أعني الإنتلجنسيا بالتحديد - تصفيتهم جسدياً، أو روحياً، يرافق هذا الحصاد الموسمي قيام إسرائيل بهجوم على الدول العربية ينتج عنه داخل كل بلد عربي، مزيد من القمع، ومزيد من مصادرة الحريات، تحت شعار: كل شيء من أجل المعركة مع العدو.

الدوران متكاملان: الأنظمة تقتل خير أبنائها، وإسرائيل تقدم المبرر وتخلق الجو الملائم. المصالح، كذلك، موحدة. فالفئات والطبقات التي تسعى إلى تصفية الكيان الصهيوني، تعلم أن طريقها إلى ذلك يمر عبر تصفية الكومبرادور العربي. [...] لكن تفاؤلي السابق لم يعد له أساس، فلقد أصبحت تصفية الإنتلجنسيا عملاً يومياً، روتينياً، بالنسبة للأنظمة العربية وإسرائيل. ولم تعد هذه التصفية تقتصر على الإعدام، والاغتيال، والطرد من العمل، ومنع السفر، ومنع النشر، بل تعددت ذلك إلى إجراءات حجر على الكتاب العربي ومنع دخوله، وإجراءات استيراد وتصدير معقدة ومستحيلة، والاستيلاء على نسبة تتراوح بين خمسين إلى ستين في المائة من ثمن الكتاب. هذا فعل سيف المعز، أما فعل ذهبه فأشد فتكاً.

هذا موضوع إن بدأنا به فإننا لا ننتهي. ولكنه ليس موضوعنا وإنما أوردناه لنشير إلى أن موقف منظمة التحرير الفلسطينية بغالبية منظماتها، وبقياداتها اليمينية خاصة لا تخرج، في موقفها من المثقف الفلسطيني والعربي، عن السياق العربي العام، بل تتمايز عنه سلباً. والمذهل في موقف المنظمة أنها لا تحارب المثقف فقط، بل تحارب كل تقني متميز في مجال السياسة والحرب والتكنولوجيا. الأنظمة العربية تتجه إلى استيعاب أنواع محددة من المثقفين، والتقنيين وإن لم تجدهم في بلادها تستوردهم من الأقطار العربية الأخرى، لأن ذلك ضروري لوجودها واستمرارها، أما م ت ف فيبدو أنها ليست بحاجة إليهم.

في الوقت ذاته تستوعب منظمة التحرير الفلسطينية أعداداً من أشباه المثقفين، نلاحظ هنا لهفة الطرفين على هذه العلاقة، إذ كل طرف يبدو وكأنه مهيأ تماماً لاستقبال الآخر، والتلاحم معه.

عند بداية الكفاح المسلح اندفع نحو م.ت.ف. أعداد كبيرة من المثقفين الفلسطينيين، ثم تم استبعاد هؤلاء كأنما بسحر ساحر، لا أحد يدري كيف، ولكن بعد مضي وقت قصير بدأت الهجرة المضادة.

ولم تكتف م.ت.ف باستبعاد الإنتلجنسيا الفلسطينية والعربية وسد الطريق في وجهها، بل أشاعت جواً معادياً للثقافة من منطلق التأكيد على دور البندقية، باعتبار أنها المصدر الحقيقي والوحيد للفكر، مطبقين شريعة الساموراي: «لا تفكر، فالتفكر يصنع الجبناء». هنا يحين موعد طرح السؤال الذي انتظر لبعض الوقت: ماهي دلالة تلك الدينامية التي تعمل داخل منظمة التحرير الفلسطينية لطرد المثقفين من صفوفها بشكل عام، ومن هيئاتها القيادية على الأخص؟

نوجز الإجابة في عدد من النقاط: الأول: إن قيادة فتح التي شكلت انطلاقة الثورة الفلسطينية وقياداتها تتألف من أشباه المثقفين، بل من أكثر فئاتها تخلفاً، إذ كانت غالبيتهم من الإخوان المسلمين وجماعة حزب التحرير الإسلامي. وهؤلاء بطبيعتهم معادون للثقافة والمثقفين. إن بعض قيادات م.ت.ف كانت تعتبر الثقافة عدوة للثورة، ولم تكن تسمح بأن يدخل إلى القواعد العسكرية كتب سوى كتاب الزير سالم وسيرة عنترة.

الثانية: إن هذه القيادة كانت تشعر أن تواجد المثقفين يهدد مراكزها، فكانت في حالة صراع دائمة معهم [...] الثالثة: والأهم أن منظمة التحرير الفلسطينية تشكلت ملامحها عبر انخراطها في سياق عربي رجعي، والتحامها بالمثقفين يعني تحول بنيتها إلى بنية حركة ثورية. لم تؤكد منظمة التحرير الفلسطينية انتماءها إلى الكتلة الرجعية العربية فقط، بل، وبقدر أكبر جعلت نفسها ممثلة للكومبرادور الفلسطيني، لهذا عنى التحامها بالمثقفين بتر انتمائيتها.

(مقطع من دراسة نشرها الروائي والناقد غالب هلسا (1932-1989) بعنوان «مثقف منظمة التحرير الفلسطينية: دراسة في أشباه المثقفين» في مجلة «الكاتب العربي» 1988)

العربي الجديد
ملحق فلسطين
الأحد 21 يونيو / حزيران 2015 م 4 رمضان 1436 هـ
العدد 4 السنة الأولى
Sunday 21th June 2015

شهادة

هذه المراجعة الحادة التي نشرها غالب هلسا عام 1988، تلامس مناطق مظلمة في علاقة المثقف والسلطة في أطر منظمة التحرير الفلسطينية.. ويبقى ناجي العلي - كنموذج مضاد لـ«مثقف المنظمة»- جرحاً أخضر وعلامة حتى هذه اللحظة

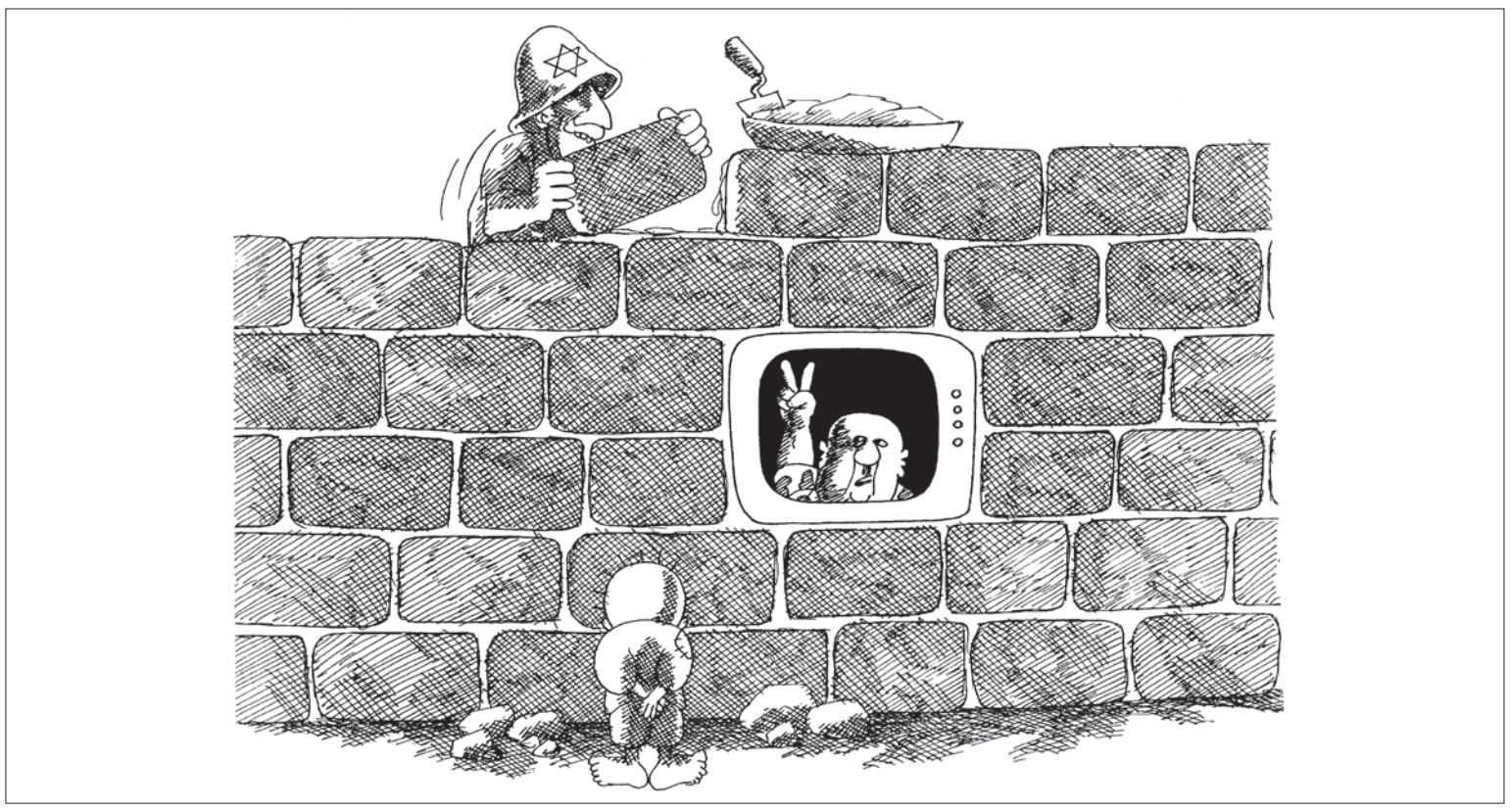

ما الذي يزعج السادة؟

أذكر عند مجيئي إلى بيروت في عام 1980 أنني خطر لي أن أدرس رؤية سكان المخيمات للشهيد. تصورت (وتبين لي أن تصوري كان صحيحاً) أن الشهيد، مثله مثل من يموت في قريتي الواقعة جنوب عمان، يظل حياً في الوجدان الشعبي حياة خاصة. ففي قريتي لا يموت الأموات تماماً، بل يشاركون في الحياة على نحو ما. حاولت مرة أن أشرح ذلك لأحد الأدباء الألمان. قلت له الفرق بين الشهيد عندنا وبين من يموت عندكم هو كالفرق بين الصفر العربي والصفر الأوروبي. الصفر الأوروبي كقيمة (value) يعني العدم، ولكنه عندنا مولد للأرقام والتكاثر اللانهائي. عندما نصف شخصا بأنه صفر، فإن ذلك لا يعني شيئاً إلا إذا أضفنا عبارة «صفر على الشمال». أمضيت شهرين وأنا أسجل حوارات مع أهالي الشهداء ومعارفهم ونشرت جزءاً منها في مجلة «المصير الديمقراطي».

كانت ردة فعل عدد من «المثقفين» الفلسطينيين مفاجئة وغريبة. فقد قالوا إنني أتصرف كسائح، أو أنني أحاول ابتزازهم، أو أنني أتسلى، إلى غير ذلك. أدهشني هذا الموقف، إذ لم أكن قد تبينت دوافعه. وأنا لم أكن أسلك كسائح، لأن حياة المخيم ليست غريبة على ابن قرية أردنية فقيرة، ولم يكن البيت الذي نشأت فيه أفخم بيوت المخيم. ولم أكن من الأثرياء؛ فمرتبي آنذاك كان خمسمائة ليرة في الشهر. لم يكن يكفي لنصف إيجار البيت. فما الذي أثار حنق هؤلاء السادة؟ أدركت فيما بعد أن الذي أثار هؤلاء الإخوة هو الرعب اللاواعي من «الانحطاط» إلى مستوى المخيم، واكتشفت أن صلتهم بالمخيمات تكاد تكون مقطوعة. إن استعمال كلمة ابتزاز كان دالاً، إذ يشير إلى رعب شعائري ريفي من الهبوط إلى ضمير تعس. [...] يميز م. ت.ف. عن غيرها من الأنظمة العربية أنها بنية غير إنتاجية، رغم أنها تملك أموالاً لا حصر لها، إن غياب البنية الإنتاجية جعل من المنظمة الشكل الأمثل لغياب أي معيار موضوعي في تقييم كوادرها، وأصبح للإعلام دور مبالغ فيه. فالإعلام، بالإضافة إلى الأجهزة الأمنية المستشرية، هو السلاح الأكبر والوظيفة الرئيسية للمنظمة التي تنازلت عن دورها العسكري والثوري. إن الإسراف الجنوني في التعامل مع أجهزة الإعلام، التي تفتقد الكفاءة، يجسد دلالة هامة، في العلاقة بين المثقف والسلطة داخل المنظمة. فالنقود الهائلة التي تمنح للعاملين في الإعلام مع الامتيازات السياحية الأخرى تبلغ نسبة واحد بالمائة مما يدفع في أجهزة الإعلام العربية أو المنظمات الفلسطينية الأخرى. وعندما نعلم أن هذه المبالغ تدفع دون مقابل إنتاج إعلامي مساو، فإن جانباً من المسألة يتضح. وأما الجانب الآخر فيوضحه استشهاد البطل ناجي العلي بعميل لأمن عرفات هو، في ذات الوقت، عميل للموساد.

(مقطع من دراسة غالب هلسا
المشار إليها في صفحة 7)

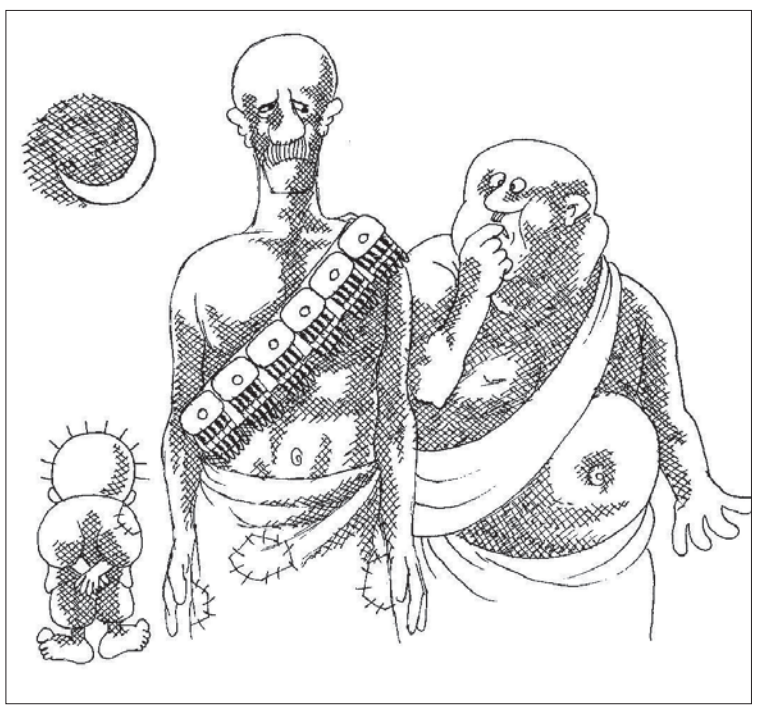

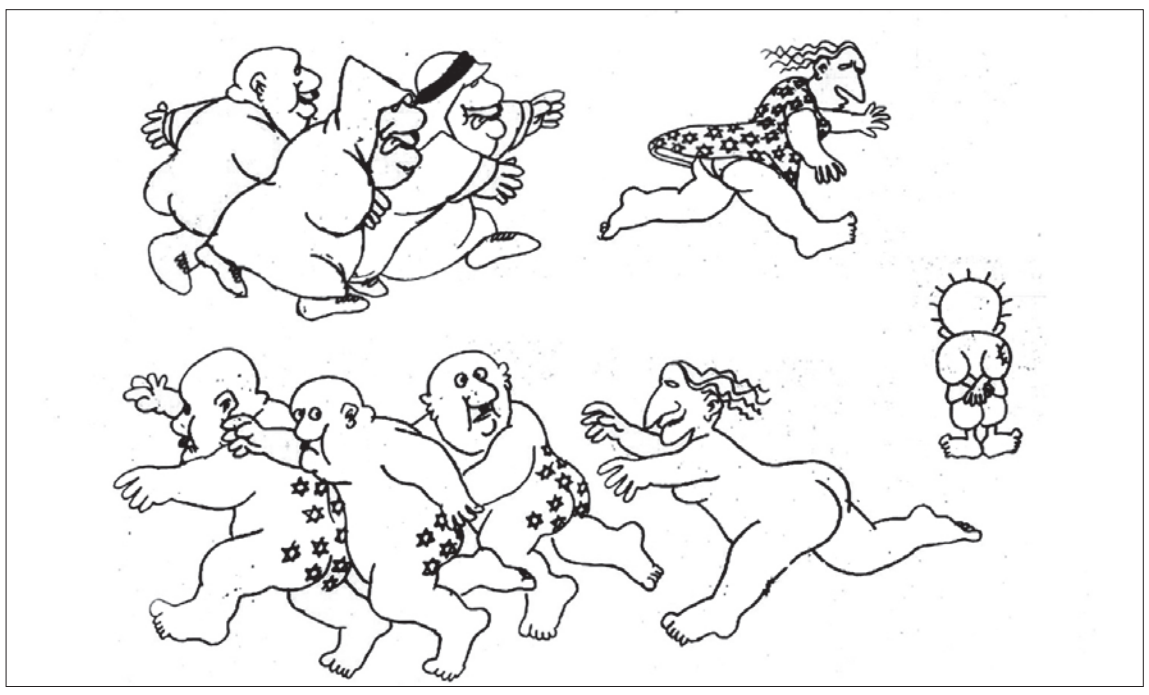

حكاية الصورة

أمير داود

لم تغب عن ذهني أبداً، تلك الصورة التي باغتني بها صديق غير محترف بالتصوير في رحلة من رحلات منتصف التسعينيات الى أحراش المدينة الشمالية. جلستُ على حجرٍ كبير مثل قطة تتشمس، فالتقط أحدهم لي صورةً أكاد أجزم أنها لن تتكرر. محض مصادفة جلبت أشعة الشمس في الصورة على شكل دائرة تحيط بي تماماً، أعجبتني اللقطة، فاحتفظت بها لوقت طويل، حتى تلفت لكثرة احتفائي بها.

لم تكن قد توفرت تقنية الحفظ الرقمي للصور كهذه الأيام.

لا تتعدى تقنية «الصورة» عن كونها احتفاء بشريّاً حداثيّاً بتوقف الزمان؛ يسيل الفلاش الأبيض الصاعق فيها على الفضاء والمدى والمشهد البصري كله، فيأخذ الهواء شكلاً رخامياً؛ يستحيل الزمن فيه على هيئة ثابتة دقيقة التفاصيل: صورة. لكن الصورة، إياها، وعلى جمالها، أخافتني فعلاً. أزاحت وعلى عفويتها، المساحة الفاصلة بين السماء والأرض، هبطت الشمس إلى الأرض أو أنني صعدت إلى السماء. أنا لم أصعد طبعاً، وهذا نذير موت. أيامها، كنت مسكوناً بحكايات دائمة القدوم عن مسلكيات الراحلين والشهداء قبل رحيلهم؛ قصص قصيرة وغير مكتملة عن إشارات وأحداث تحدث لهؤلاء قبيل رحيلهم، وكادت أن تكون هذه الصورة أولى هذه الإشارات، إشارات ترسلها قوى عليا وغامضة تنذر بضرورة الاستعداد للرحيل المحتوم. هل كانت فعلاً واحدة من تلك الإشارات؟

بعد هذه الصورة بأسبوع واحد فقط، اعتليت دراجة نارية برفقة صديق خرج للتوّ من المعتقل الاسرائيلي بعد أن أمضى قرابة ثمانية أعوام هناك. اصطدمت الدارجة بسياج شائك يحيط بأراضٍ زراعية في المنطقة، وكان الاصطدام قوياً، إلى درجة أننا طرنا في السماء، وهوينا أرضاً مثل جثث متثاقلة. كُسرت ذراع صديقي، ولم تصبني إلا خدوش بسيطة، فتلبسني وسواس الصورة.

قضى صديقنا، بعد فترة قصيرة من الزمن، في حادث سير مروع أثناء مطاردة ساخنة للجيش الإسرائيلي في الداخل الفلسطيني المحتل.

استحوذ عليّ شعور قوي وغامض بأن الأمور في طريقها للانفلات تماماً، وصرت أستشعر حرارة «أشعة الشمس» هذه تحرق كل التفاصيل من حولي.

أيامها، كانت المدن الفلسطينية في الضفة الغربية تستعد لعملية «جلاء» الاحتلال عنها كنتيجة لاتفاق أوسلو. خرج الاحتلال من قلب المدن واستوطن في محيطها، وصار سلاح قوى الأمن الفلسطينية في أيدي المواطنين المتلهفين لالتقاط الصور مع السلاح، بعد حظر حديدي جراء سنوات الاحتلال العسكري الطويل. عمّت الاحتفالات قلب المدن كلها، احتفالات التقطت فيها أكثر من مليون صورة لمليون فلسطيني رفقة سلاح السلطة الأول «كلاشينكوف».

وبينما كنت أقص لأقرباء لي قصة الشمس التي في الصورة وما تلاها من أحداث على المائدة الرمضانية في ذلك العام، سمعنا جميعاً صوت طلق ناريّ تبعه صراخ نساء ما لبث أن كُتم تماماً، هرع الجميع الى مصدر الصوت، وجدنا شاباً مجنداً في قوى الأمن صريعاً؛ جلس الشاب على المائدة الرمضانية في البيت، لم تنتبه عائلته لأمر الطفل الذي استل السلاح قبل أن تخرج رصاصة منه لتستقر في قلب الشاب في ظرف ثوان قليلة. لم يعد أحد يومها الى المائدة الرمضانية ولم يتذكر أحد من الجالسين حكاية الصورة ولم يطلب مني إكمالها.

(طولكرم)

هيئة تحرير العدد:
انطوان شلحت، نجوان درويش
pal@alaraby.co.uk